الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة -

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

الآراء النحوية في كتاب شرح كافية ابن الحاجب
مقاربة تحليلية للكتاب -الجزء الأول-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في اللغة والأدب العربي
تخصص: لغة عربية

إعداد الطالب(ة):
*- سكينة ولطاش

إشراف الأستاذ(ة):
*- عبد الغاني قبايلي

السنة الجامعية: **2015/2014**

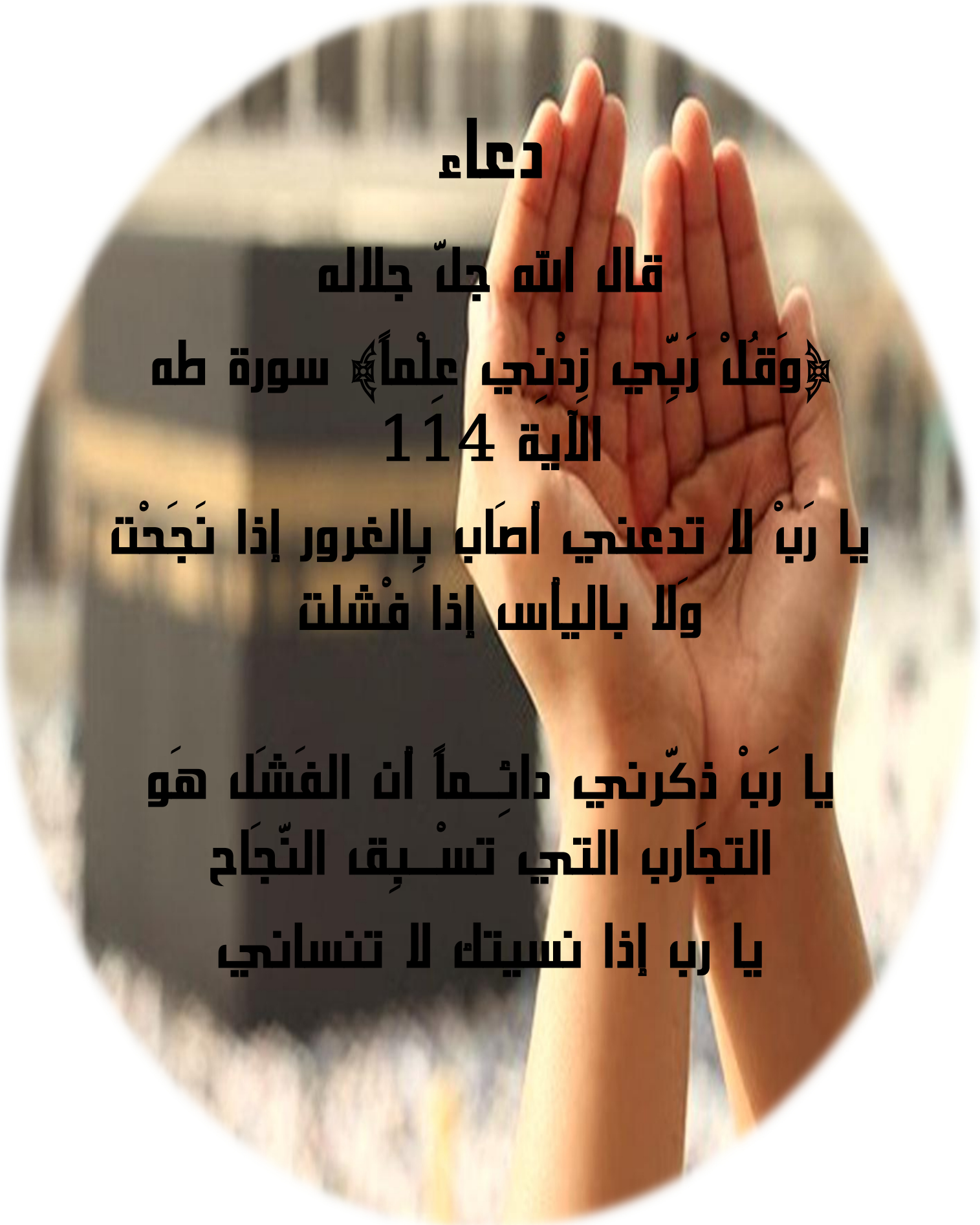

دعاء

قال الله جلّ جلاله

﴿وَقُلْ رَبِّي زِدْنِي عِلْماً﴾ سورة طه
الآية 114

يا رَبْ لا تدعني أصَاب بِالغرور إذا نَجَحْت
وَلا باليأس إذا فَشلت

يا رَبْ ذكّرني دائِماً أن الفَشَل هَو
التجَارب التي تَسْبِق النّجَاح

يا رب إذا نسيتك لا تنساني

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف بريئته أجمعين خاتم النبيين سيدنا محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ

إلى من تفضل علي بعطفه وشملني بلطفه إلى أستاذي وقدوتي

إلى صاحب الأخلاق النبيلة والعلم والفضيلة إلى الأستاذ الفاضل أستاذي المشرف

"عبد الغاني قبايلي"

أهدي آيات الشكر والتقدير والاحترام وتمنياتي لك بالتوفيق والسداد

" وأوجه جزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل " خيرالدين هبال

على صبره وكرمه

ألف شكر إلى كل من ساعدني ولو بابتسامة وهون علي مشقة البحث ولو بكلمات طيبة تسري في النفس لتثير هدوءها واطمئنانها

الى كل من علمني الى اساتذتي الكرام الف شكر وجازاكم الله عني خيرا

سكينة

إهداء

إلى أمي الغالية التي أسأل الله لها العافية

إلى أبي الحبيب الذي أسأل الله له العمر المديد

إلى أخواي: حمزة وزبير

إلى أخواتي: كلثوم مروة سمية

إلى كل الصديقات: وسيلة زينب حياة – حواء فايزة فاطمة

كريمة مريم– والى جراتي الطيبات خديجة ابتسام –نوارة .وسام

إلى كلّ الأحبة من الأهل والأصدقاء الذين لم يتسع المقام لذكرهم جميعا

أهدي هذا العمل المتواضع مع تحياتي العطرة وكل مشاعر الودّ

والتقدير، مشاعر خرجت من قلبي علها تصل إلى قلوبكم وامتزجت

بروحي علها تمتزج بأرواحكم

أهدي تحياتي وشكري إلى كل من شدّ على يدي وكان لي معينا

سكينة

مقدمة

ترك النحاة وعلماء اللغة تراثا نحويا عظيما، بالغ الأهمية وتركوا أيضا لغة فصيحة ناضجة متينة، كانت فخر كل عربي وهويته وحضارته. وقد أنزل الله تعالى كتابه بهذه اللغة الناضجة، ليتحدى به أرباب الفاصحة والبيان بأن يأتوا بمثله أو حتى ببعض منه مع أنه كان من جنس لغتهم، ولم يخرج عن أصولها وقوانينها السائدة وإنما راعاها أشد المراعاة. واختار أفصح الألفاظ، وأقوى الاساليب، وأبلغ التراكيب، وقد هيأ الله عز وجل لحفظ كتابه العزيز بالمحافظة على لغته قافلة من النحاة واللغوين، حافظوا عليها ولا سيما أولئك الذين اجتهدوا وألفوا حتى أثروا المكتبة النحوية العربية، بمصنفاتهم القيمة. وقد كان الاستربآذي من النحاة العظماء وصاحب فكر نحوي متين الذي مكنه من النفوذ الى أراء وتوجيهات ومناقشات قوية وبالغة الأهمية، فأثروا بها الدرس النحوي. ولم يكن الرضي الاستربآذي من النحويين المتأخرين الأكثر تحقيقا وتمحيصا لآراء من سبقه فحسب، بل وقف وقفة العالم المجتهد واستطاع بقوة ذكائه، وسعة ثقافته وإحاطته باللغة وأساليبها وخباياها أن يشتق أراء جديدة تفرد بها الأمر؛ الذي جعله يحتل مكانة مرموقة وبارزة بين علماء عصره النحويين. والذي دفعني وأثار في نفسي اختيار هذا الموضوع، أصالة النحو العربي وحبي الشديد لتراثنا اللغوي بالإضافة إلى إعجابي الكبير بشخصية الرضي الاستراباذي وكذلك ندرة الدراسات التي تناولته رغم أهميته ومكانته العظيمة في عصره وبين النحاة أمثال من عاصره ابن يعيش وابن مالك حيث لا يقل أهمية عنهما. فمن خلال هذا البحث أردت التعرف والإطلاع على أراءه النحوية، من خلال شرحه لكافية ابن الحاجب والأهم من شرحه هذا معرفة أراءه التى تفرد بها واستطاع بحنكته وذكائه أن يشقّ أراء جديدة ويضع قواعد وضوابط ويقعد ويعلل للنحو العربي. فمن خلال هذا والموضوع نفتح مجالا لطرح العديد من التساؤلات هي: ماهي أراء الرضي النحوية التي قدمها من خلال شرحه لكافية ابن الحاجب؟ وماهي الآراء التي انفرد بها؟ وما هي القضايا التي قعد لها وعلل؟

وقد جاء هذا العمل متضمن مدخل ومقدمة وفصلين، بالإضافة الى خاتمة وقد تناولت في المدخل ترجمة لحياة كل من ابن الحاجب والرضي الاستراباذي، والفصل الاول تحدثت فيه عن المفاهيم الأولية للنحو العربي، أما الفصل الثاني فيحمل أراء الرضي النحوية من خلال شرحه على كافية ابن الحاجب.

وكأي باحث عانيت من صعوبات ومشقات منها ضيق الوقت، وندرة المصادر التي تتحدث عن الاستربآذي من جهة وكثرة المصادر النحوية، من جهة ثانية بالإضافة إلى صعوبة بعض المسائل اللغوية في النحو العربي.

ومن أهم المصادر والمراجع التي وقفت عليها الكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، وشرح الكافية نفسها، والمقتضب لأبي عباس المبرد، والاقتراح لسيوطي، ووفيات الاعيان لابن خليكان.

وفي الأخير أرجوا أن أكون قد وفقت ولو بالقليل في هذا العمل، المتواضع والذي استمتعت به كثيرا بالإضافة الى الفائدة الكبيرة التي تحصلت عليها، من خلال بحثي في هذا الموضوع وأسأل الله أن يكون عملي عملا نافعا ومفيدا لكل من يحتاج اليه وأن يجد فيه الافادة ولو القليل.

مدخل

ترجمة لابن الحاجب والرضي

الاستربآذي

- ✓ توطئة
- ✓ ابن حاجب
- ✓ شيوخه
- ✓ أخلاقه وآراء العلماء فيه
- ✓ مكانته العلمية ومؤلفاته
- ✓ رضي الدين الاستربآذي
- ✓ مصنفاته
- ✓ منهجه
- ✓ أسلوبه
- ✓ مذهبه النحوي

توطئة:

سعت جل الدراسات اللغوية القديمة والحديثة إلى دراسة اللغة العربية ومحاولة الكشف عن أسرارها، وسبر أغوارها، فلغة اختارها الله لتحمل معاني القرآن الكريم، وتحمل النزول به بلسان عربي مبين، فهي رمز الهوية، ولسان الحضارة وعليه كان لزمًا البحثُ في أعماقها وتكيّفها لمتطلبات العصر حتى تتماشى وفق ما هو حديث.

وقد قيّض الله لها علماء أجلّاء، أحاطوها بكل أنواع العناية والدرس والتمحيص وذلك حفاضا عليها من التحريف والاندثار.

ومن بين ما وصفه النحاة ليحفظ اللغة "علم النحو" والذي هو عصب اللغة العربية حيث اهتم به العلماء القدماء، فألّفوا فيه كتبهم حتى برعوا فيه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية إنّه فرض واجب ويقول: "وما لا يتم الواجب إلاّ به، فهو واجب"[1].

فبقوله هذا يرمي إلى أهمية النحو وتعلّمه وهذا لأنّه المعين على الفهم والقصد وإيضاح المعاني ومن بين العلماء والنحاة الذين كان لهم باع وذراع في دراسة اللغة واستخراج أصولها وقواعدها، نذكر ابن حاجب والرضي الاستربآدي.

أولا: إبن حاجب:

أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر يونس الدوني الأصل الاسناوي المولد، ولد سنة (570 هـ) بإسنا من بلاد الصعيد، ثم انتقل إلى القاهرة لطلب العلم، فبرز في علم القراءات وعلوم العربية وبعد ذلك سافر إلى الشام، ودرّس في الجامع الأموي، وحظي بالقبول من الطلاب، ثم انتقل إلى الأردن للتدريس، ولم يطل به المقام، إذ عاد مرّة أخرى إلى دمشق، وبعدها إلى القاهرة حيث درّس في المدرسة الفاضلة.

[1] محمد بن أبي بكر بن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تح: احسان عباس، دار صادر، بيروت، ص248.

تلقى ابن الحاجب عن عدد كبير من علماء عصره وشيوخه المبرّزين في علوم الدين والعربية، كما أنه قرأ القراءات على الإمام الشاطبي.[1]

ثانيا: شيوخه:

1. أبو محمد قاسم بن فِيُّره:

وهو بن أبي قاسم خلف بن أحمد الرُّعَيني الشاطبي الضرير، صاحب منظومة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات كان عالما بكتاب الله وبحديث رسوله صلى الله عليه وسلم، وبعلم النحو واللغة. (ت 590 هـ).

2. هبة الله البوصري:

أبو القاسم بن علي بن مسعود الأنصاري الخزرجي... المعروف بالبوصري، أديبا كاتبا، له سماعات عالية، وروايات تفرّد بها، ولم يكن في آخر عصره في درجة مثُله. (ت 598 هـ).

3. أبو الحسن الأبياري:

علي بن إسماعيل بن علي، أحد العلماء البارزين برع في علوم شتّى؛ الفقه والأصول والكلام. (ت 618 هـ).

4. أبو الفضل محمد بن يوسف الغزنوي الحنفي:

ولد سنة (522هـ) مقرئ فقيه، مفسر توفي بالقاهرة سنة (599 هـ) قرأ عليه طرق المنهج.[2]

---

[1] شرح الرضي لكافية ابن حاجب: لرضي الاستربآدي، تح: د. حسن بن محمد الحفظي، دار الثقافة والنشر، ط1، المملكة العربية السعودية، 1414هـ-1993.

[2] شرح على مختصر ابن الحاجب الأصلي: أبي القاء بن عبد الله الدّميري، تح: ممدوح بن عبد الله بن ماطر العتيبي، ج1، 2009م.

ثالثا: أخلاقه وأراء بعض العلماء فيه:

قال عنه أبو شامة المقدسي: كان رحمه الله ركنا من أركان الدين في العلم والعمل بارعا في العلوم الأصولية، وتحقيق علم العربية...

وكان من أذكى الأئمة قريحة... وكان ثقة وحُجّة، متواضعا عفيفا كثير الحياء منصف محبا للعلم وأهله، ناشرا له محتملا للأذى، صبورا على البلوى.

جمع ابن حاجب بين العديد من العلوم والمعارف في الدين واللغة وكان لزاما على من عرف الدين والسنّة أن يتحلى لأخلاق حميدة ومبادئ ثابتة، وقال عنه السيوطي: كان فقيها مناظرا، مفتيا، مبرزا في عدة علوم متبحرا ثقة دينّا ورعا، متواضعا مطرحا للتكلّف.[1]

1. مكانته العلمية ومؤلفاته:

ابن الحاجب عالم جليل برع في جميع العلوم: الفقه وأصوله، النحو والعروض، علم القراءات. وقد صنّف ابن الحـــاجب العديـــد من الكتب وكـــان الغالب عليها الكتب النحوية، حيث يقول السيوطي: "وكان الأغلب عليه النحو وَله الأمالي فِي النَّحْو مُجَلد ضخم فِي غَايَة التَّحْقِيق، بَعْضهَا على آيَات وَبَعضهَا على مَوَاضِع من الْمفصل ومواضع من كافيته وَأَشْيَاء نثرية. ومصنفاته فِي غَايَة الْحسن، وَقد خَالف النُّحَاة فِي مَوَاضِع، وَأورد عَلَيْهِم إشكالات وإلزامات مفحمة يعسر الْجَواب عَنْهَا"[2].

له مؤلفات كثيرة، منها ما ألفه في الفقه وفي أصوله وفي النحو والصرف والعقيدة توفي في يوم الخميس 26 شوال 646هـ.

[1] شرح الكافية: الرضي الاستربآدي، ص31.

[2] المصدر نفسه، ص19.

من كتبه النحوية والصرفية:

1- الكافية

2- شرح الكافية

3- الوافية (نظم الكافية) مطبوع.

4- الإيضاح في شرح المفصل (مطبوع بتحقيق د/ موسى العليلي).

5- الشافية، وهي مقدمة في الصرف على غرار الكافية في الإيجاز غير المُخِل.

6- الأمالي النحوية (مطبوع).

7- رسالة في الشعر

8- منظومة في المؤنثات السماعية

9- إعراب بعض آيات القرآن الكريم

10- شرح كتاب سيبويه

11- المكتفي للمبتدئ (شرح إيضاح الفارسي)

12- شرح المقدمة الجزولية.

ومؤلفات أخرى في العروض والفقه وأصوله.

ومن بين المصنفات التي صنّفها ابن الحاجب الضخمة والموسوعية كتابه الكافية في علم النحو، وهو مؤلف شاسع قوي في مادته وسليم في منهجيته ويشمل كل أبواب النحو، لذا كانت محطّ أنظار واهتمام النحاة المعاصرين فتناولوها بالشرح والتعليق، بما أنها أشهر مقدمة في القرن (7هـ)، ولأهميتها في الوسط اللغوي لا تخلوا أي مكتبة من مكتبات العالم

من نسخها بالإضافة إلى ذلك خصّها الكثير من النحاة ونذكر منهم رضي الدين الاستربآدي. والعديد من العلماء والنحاة.[1]

2. شروح الكافية:

حظيت الكافية بشروح عديدة وكثيرة، ذكر بعضها حاجي خليفة وذكر بعضها أيضا بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي، وكذلك ذكرها طارق الحنابي ما يزيد على سبعين شرحا.[2]

ونذكر بعض من شروحات لكافية:

- شرح الكافية لإبراهيم بن محمد بن عرب، راما ابراهيم 1080.
- شرح الكافية لأحمد بن علي جوكافاني، الغذادلي 1848.
- شرح الكافية لسعيد الشريف الجرجاني، البغدادي 1870.
- شرح الكافية لأحمد بن عمر دولت آبادي، أيا صوفيا 4501.
- شرح الكافية لعصام الدين الاسفرائي 4508.
- شرح الكافية لفاضل أحمد الهندي بشير آغا برقم 601.

ويجمع جل المطلعون على الشروحات السابقة للكافية على أنّ أعظم شرح للكافية وأعلاها منزلة، وأكثرها استيعابا، شرح الرضي محمد بن الحسن الاستربآدي.

حيث يقول طاش كبري زاده: "وأجلُ شروحها –يعني الكافية– الذي سار ذكره في الأمصار والأقطار، مسير الصِّبا والأمطار، شرحُ نجم الأئمة رضي الدين الاستربآدي، وهو

[1] أحمد بن محمد المقري التلمساني: نفح الطيب من غصن الرطيب، تح: احسان عباس، دار صادر، بيروت، ج2، 1988م، ص601.

[2] شرح الرضي لكافية ابن حاجب: لرضي الاستربآدي، تح: د. حسن بن محمد الحفظي.

شرح عظيم الشأن، جامع لكل بيان وبرهان تضمّن من المسائل أفضلها وأعلاها، ولم يغادر من الفوائد صغيرة ولا كبيرة إلاّ أحصاها"[1].

رابعا: رضي الدين الاستربآدي:

هو محمد بن الحسن الاستربآدي السمنائي، لم يكن حظّه في التراجم كبيرا إذ لم يعرف من حياته سوى النزر اليسير، وتفيد بعض المصادر أنه نشأ في موطنه الأوّل أستراباذ وهي من أعمال طبرستان في شمال إيران ثم انتقل إلى النجف أو المدينة.

كما أن المصادر التي ترجمت الرضّي لم تأت بزيادة على ما ذكره السيوطي في سيرته.

وهو من أبرز علماء القرن السابع هجري، لقد اهتم الاستربآدي بما ألّفه ابن الحاجب فهو عالم نحو وصرف ولغة والدليل على ذلك مؤلفاته وما وصلنا منها فهي الشاهد على علمه الواسع، واستيعابه لجل المسائل اللغوية، واستحضاره لشواهدها.

يذكره السيوطي في كتابه: "الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلف عليها بل ولا في غالب الكتب النحو، مثلها جمعا وتحقيقا وحسن تعليل".[2]

ويقول عنه الموسوي: "وبالجملة هو أحد نوادر الدهر وأعاجيب الزمان الذي به افتخار العجم على العرب، ومباهاة الشيعة على سائر فرق الإسلام"[3].

كما أطلق عليه الشريف الجرجاني وغيره لقب نجم الأئمة، وهذا دليل آخر على سمو رفعته المكانة التي كان يحظى بها.

---

[1] شرح الكافية: الرضي الاستربآدي، ج1، ص57، ص22.

[2] المصدر نفسه، ص17.

[3] محمد بن أبي بكر بن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بروت، لبنان، ط1.

ويقول العامليّ: "الشيخ رضيّ الدين محمد بن الحسنى الاستربآدي نجم الأئمة كان فاضلا عالما محققا مدققا"[1].

من مصنفاته:

- شرح الكافية لابن الحاجب
- شرح الشاقية لابن الحاجب
- شرح القصائد السبع العلويات، لابن أبي الحديد.

لقد اختلف المؤرخون في ضبط وذكر وفاته، فذكر السيوطي أن وفاته سنة 684ه أو 686ه، ونصّ العاملي على وفاته سنة 686ه.

1. شرح الكافية:

يشرح الاستربآدي كتاب الكافية في النحو لصاحبها ابن الحاجب وهو بدوره كتاب ضخم لا يقل أهمية عن الكافية نفسها، فهو كتاب عظيم القدر جليل الفائدة، ضم مسائل النحو وجسد فيه مؤلفه آراء جمهرة النحاة، وناقشها، كما انفراد بآراء جديدة.

يقول عنها الشريف الجرجاني: "إن شرح الكافية للعالم الكامل نجم الأئمة وفاضل الأمة محمد بن الحسن الاستربآدي... كتاب جليل الخطر محمود الأثر، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاتها، ومن فروعه قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريبها، بين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها وبالغ في توضيح المناسبات، وتوجيه المباحثات حتى فاق ببيانه على أقرانه وجاء كتابه هذا كعقد نُظم فيه جواهر الحكم بزواهير الكلم".

كما يقول عنها البغدادي في كتابه خزانة الأدب: "وَهُوَ كتاب عكف عَلَيْهِ نحارير الْعلمَاء ودقق النّظر فِيهِ أماثل الْفُضَلَاء وَكَفاهُ من الشّرف وَالْمجد مَا اعْترف بِهِ السَّيِّد والسعد لما فِيهِ

[1] شرح الكافية: الرضي الاستربآدي، ص36.

من أبحاث أنيقة وأنظار دقيقة وتقريرات رائقة وتوجيهات فائقة حَتَّى صَارَت بعده كتب النَّحْو كالشريعة المنسوخة أَو كالأمة الممسوخة".

2. منهج الرضي في شرح الكافية:

منهجه في شرح الكافية هو نفس المنهج لذي شرح فيه كل أعماله –الشافية– حيث أنه يعمد إلى النص بسطه بمعنى يأخذ نص من الكافية ثم بسط القول فيه، وما يدور حول هذا الموضوع من خلاف بالذكر بمعنى بذكر كل القول فيه، وما يدور حول هذا الموضوع من خلاف بالذكر بمعنى يذكر كل الخلافات المطروحة حول كل المواضيع، ويبدي رأيه في معظم المسائل المطروحة، وكثيرا ما ينفرد بآراء تخصّه مؤيدًا وأحيانا معارضًا وكل هذا يتّم عن طريق التعليل والتدليل.[1]

3. أسلوبه:

لقد طغى المنطق والفلسفة على جل العلوم وبخاصة علم النحو، مما جعل الشرح لا يخلوا من بعض الغموض، فإذا أمعنّا النظر في الألفاظ التي يستخدمها نجدها ألفاظ استخدمها المناطقة بكثرة ومثال ذلك: الحد، الجوهر، الاستغراق الذهني، العرض... وغيرها.

وقد ذكرت الدكتورة أميرة توفيق (استعمال الفلاسفة والمناطقة). استخدامه لأسلوب الفلاسفة والمناطقة وقالت عنه أنه أمر طبيعي، حيث يعود ذلك لعدة عوامل منها:

سيطرة الفلسفة على العلم في ذلك العصر وهذا لأن المنطق والفلسفة كانا قد ترجما من اليونانية إلى العربية. والبعض الآخر يرجع إلى المرحلة المتطورة التي شهدتها الدراسات النحوية حيث أن النحو لم يبق فيه زيادة لمستزيد، فكان عليهم سوى اتقان أساليب الجدل والتفنن في إخراج العبارات، والتعمق في التعليل والتفلسف فيه.

[1] شرح الكافية: الرضي الاستربآدي، ج1، ص57.

حتى قيل أن براعة أغلب النحاة اقتصرت في ذلك العصر على إيجادهم منهج جديد في دراسة القضايا النحوية.[1]

كما أن الرضي استطرد في بعض الأحيان وخرج عن الموضوع وغالبا ما يكون خروجه إلى مسألة نحوية لا تكون لها علاقة بالموضوع.[2]

كما نجد كثرة الإحالات حيث بلغت عددا لا يستهان به مما جعل كثرتها يعطي دلالة واضحة على أنه مستوعب لمادته التي يشرحها، مستحضرا لها في ما عقله.

ونلمح أيضا الدقة في التعبير واختيار الألفاظ وحرصه عليها حرصا شديدا.[3]

4. مذهبه النحوي:

لا يسعنا القول بأن الرضي نهج نهج البصريين في شرحه للكافية، كما أنه لم يذهب إلى الأخذ بآراء الكوفيين، وغيرهم من النحويين، بل هو عالم محقق مطلع على آراء كل هؤلاء ومستوعب لها أي أنه لم يلزم نفسه الأخذ برأي من آراء النحاة الآخرين حيث أنه يتناول الرأي ثم يتبعه برد أو بتأييد وأحيانا سكت عنه بمعنى يوافقه.

ويرى شوقي ضيف أن الرضي هو من علماء المدرسة البغدادية المتأخرين ويمثل الطراز البغدادي.[4]

يقول شوقي ضيف: "وانتهاجه نهج البغداديين واضح منذ الصفحات الأولى في شرحه على الكافية، إذ نراه يقف تارة مع الكوفيين وتارة مع البصريين، وكثيرا ما يختار ما انفرد به بعض أعلامهما"[5]، الذي جعل الرضي يقارن بين آراء النحاة، ويتفرد بآراء خاصة به.

---

[1] شرح الكافية: الرضي الاستربآدي، ج1، ص57.

[2] المصدر نفسه، ص58.

[3] شرح الكافية: الرضي الاستربآدي، ج1، ص59.

[4] المصدر نفسه، ص63.

[5] المدارس النحوية: شوقي ضيف، ار المعارف، القاهرة، ط7،

الفصل الأول

مفاهيم أولية

✓مفهوم النحو

- لغة
- اصطلاحا
- أسس النحو في اللغة العربية
- الجملة في الدرس النحوي

✓الاسم

- تعريفه
- علاماته
- المصادر
- المشتقات

✓الفعل

- علاماته
- أقسامه
- أحواله

✓الحرف

- علاماته
- عمله
- أقسامه

أولا: تعريف النحو:

عرّف النحاة النحو:

أ. لغة:

جاء النحو في اللغة في تسعة معاني الأول "القصد" كنحوت نحوا أي: قصدت قصدا والثاني "المثل" نحو رأيت رجلا نحوك أي مثلك، والثالث "الصرف" كنحوت بصري إليك أي صرفته إليك، والرابع "الجانب" نحو سرت إلى نحو دارك أي جانبها، والخامس "النوع" نحو أكلت ثلاثة أنحاء من الطعام أي ثلاثة أنوع منه، والسادس "المقدار" نحو جاء جيش نحوهم ألف أي: إلى مقدارهم ألف، والسابع "القبيلة" نحو نظرت إلى نحوي تميم أي إلى قبيلتهم، والثامن "الصيانة" كما نقل أنه إذا جاء النحويون يوم القيامة يقال في حقهم من جانب الله تعالى: يا ملائكتي انحوهم من النار كما نحو كلامي عن الخطأ، والتاسع "الإعراض" كقول الفقهاء: ثم ينتهي عن ذلك المكان أي يتعرض عنه، ثم تسمية هذا العلم بالنحو لأن فيه صيانة الذهن المبتدي عن الخطأ اللفظي.[1]

. يتضح لنا من خلال القول أن النحو في اللغة يحمل معان متعددة لكن المعنى القريب في اللغة هو القصد والاتجاه واتباع طريق معين.

ب. اصطلاحا:

لقد ورد على ألسنة النحاة العديد من التعريفات وذلك حسب اختلاف نظرتهم إلى كنه هذا العلم.

يقول ابن جني (ت 392 هـ): " هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع والتحقير والتكسير والإضافة (...) وغير ذلك ليلحق من ليس من

[1] ابن داود الحنفي العضاري المدني، وقاية النحو على هداية النحو، مكتبة كراتشي، باكستان ، ط1 ، 2006 ، ص13.

أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا كقولك: فصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم."[1]

جمع ابن جني في تعريفه هذا بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي للنحو فالأول هو القصد والاتجاه أما الثاني فهو الإعراب وما يندرج تحته. وأن الغاية منه معرفة فصاحة اللغة العربية وتيسيرها لغير العرب.

ويقول قاسم محمد سلامة في كتابه:" أسلوب النعت في القرآن الكريم " تعليقا عن تعريف ابن جني للنحو: " إن النحو محاكاة العرب في أساليب كلامهم ليتعدوا عن اللحن، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن النحو يعمل على تمكين المستعربين ليكونوا كالعرب من حيث فصاحتهم وسلامة لغتهم من خلال وضع يتحقق بها الكلام بلغة فصيحة، تخلو من اللحن"[2]

يورد أنطون الدحداح الهيكل العام لتقسيمات الصرف والنحو ودلك في علم القاعد العربية:

[1] أبو الفتح عثمان جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط، دت، ج1، ص34.

[2] قاسم محمد سلامة المتبول، أسلوب النعت في القرآن الكريم، إربد، الأردن، ط1 ، 2010 ، ص09.

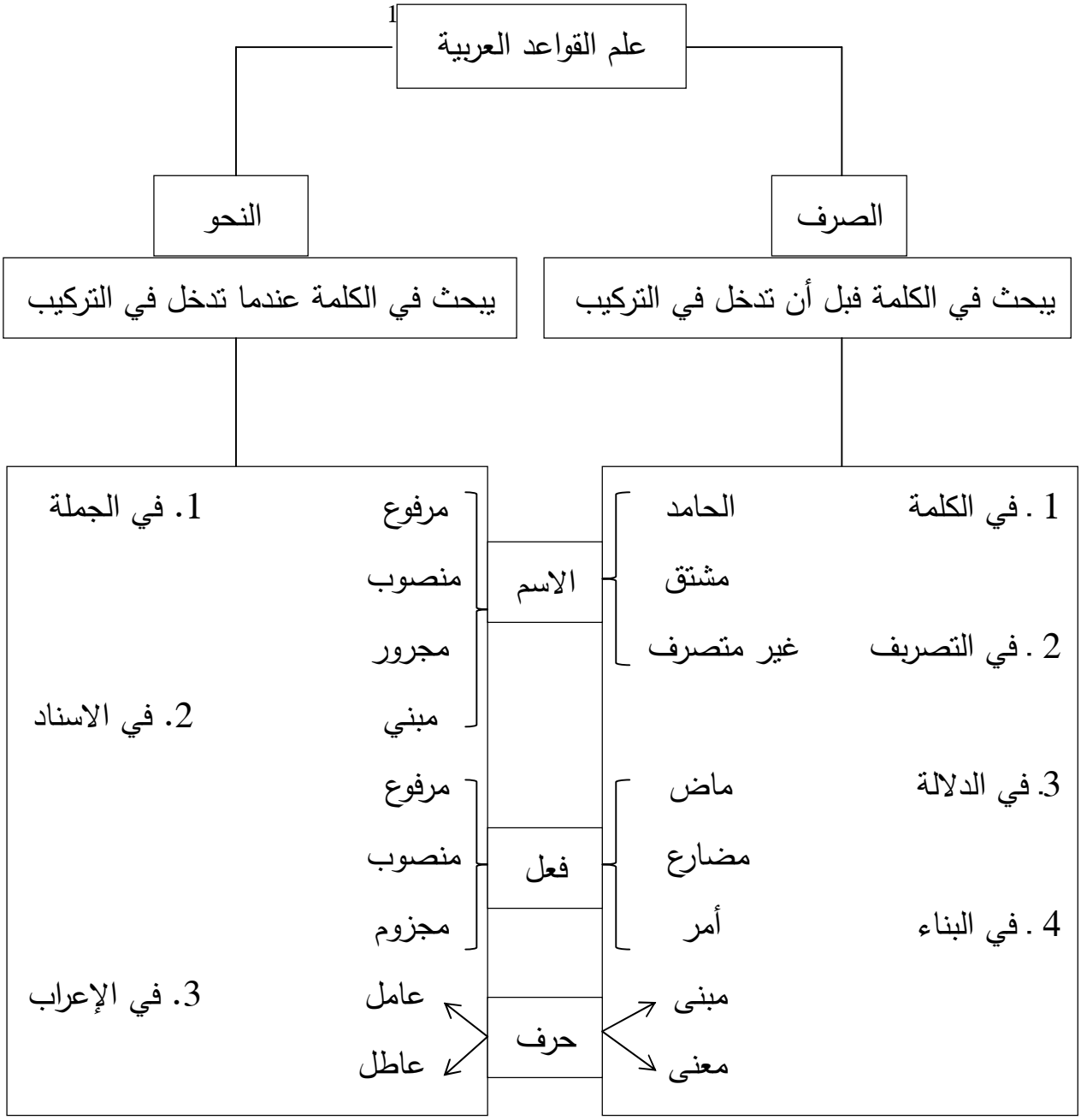

[1]معجم قواعد اللغة العربية، أنطوان الدحداح، تج: جورج عبد المسيح، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1990، ص3.

أسس النحو في اللغة العربية:

ينبني النظام النحوي في اللغة العربية على الأسس التالية:

أ. طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب.

ب. مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والفعولية والإضافة...الخ.

ج. مجموعة من العلاقات التي تربط بين العاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة (الاسناد والتخصيص والنسبة والتبعية...)

د. ما يقدمه علما الصوتيات والصرف، لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف وما اصطلحنا من قبل على تسميته مباني القرائن اللفظية.[1]

هـ. القيم الأخلاقية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده.[2]

مما سبق ذكره يتبين لنا علاقة النحو ببقية العلوم الأخرى، بل هي من مرتكزاته الأساسية، وذلك من خلال نتائجها كعلم الصوتيات والصرف بخاصة وعلم الدلالة. أو نستطيع القول النحو هو الركـيزة الأساسية لـدى مستويات اللغـة (صرف، نحو، دلالـة، معجم).

الجملة في الدرس النحوي:

الجملة مناط الدراسة النحوية وميدان البحث اللغوي أو نقول عنها التركيب لأن النحو يهتم بتلك العلاقات القائمة بين العناصر المترابطة وإلى تفيد المعنى.

---

[1] تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ط1 ، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994 ، ص179.

[2] المرجع نفسه.

أول من استعمل مصطلح الجملة بالمفهوم الحالي " المبرد" حيث هذا المصطلح لم يكن متداولا في التراث العربي في بادئ الأمر. وسبويه لم يذكر في كتابه إلا معناها اللغوي، وقد عبر عنها بالكلام حيث أشار إلى ذلك في ذكره لأقسام الكلام.

يقول سبويه:" فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب....."[1]

فنلاحظ أن سبويه من خلال قوله أنه اعتمد على الجانب الدلالي عن أقسام الكلام (الجمل) مركزا على الاستقامة التي يقصد بها الجانب النحوي. والجملة عند سبويه كونها مسندا ومسندا إليه تؤدي معنى مفيد.

أما المبرد الذي يعد أول من استعمل مصطلح الجملة، حيث يعرفها:" الكلام أو الجملة ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل"[2].

وحسب الأقوال السابقة يكون تعريف الجملة أنها ما تركب من مسند ومسند إليه وأفاد أو أدى المعنى.

ومما سبق نجذ ان النحو هو البحث في الوحدات المكونة للجملة والعلاقات التي تربطها بما سيق وما يليها لتأدية المعنى.

وتنقسم الجملة من حيث التركيب ومن حيث المكونات إلى أسام نوجزها في المخطط التالي:

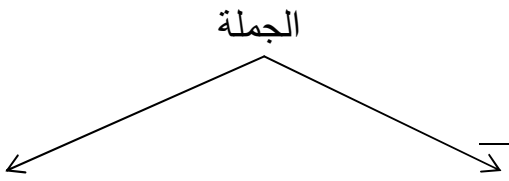

[1] سبويه: الكتاب، تح عبد السلام هارون، ج1 ، ط1، دار الجيل، بيروت، ص2627.

[2] أبو العباس محمد لابن يزيد المبرد ، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة ، ج1 ، ط2 ، القاهرة ، 1979 ، ص146.

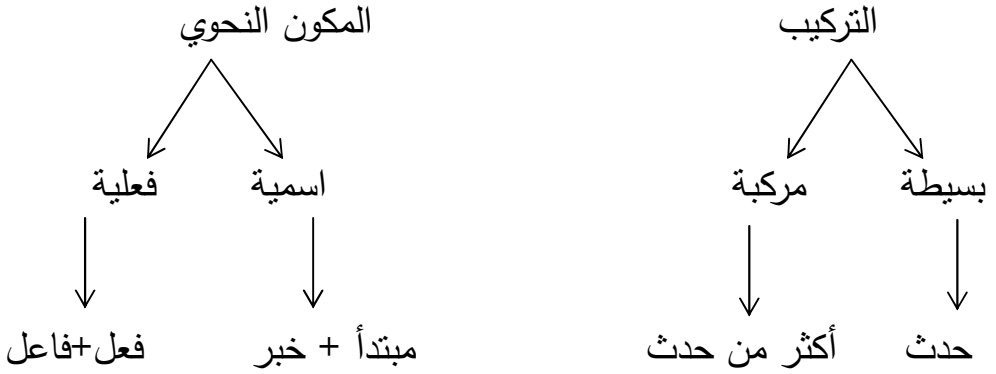

مما سبق نجذ أن الجملة في اللغة العربية قد تتكون من كلمة واحدة وتدل على معنى تام وفي ذلك يقول إبراهيم أنيس: " الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"[1]

ففي اللغة العربية نجذ كلمات مفردة تؤدي معنى جملة تامة العناصر مثل الأمثال والحكم وأسماء الأفعال وحتى حروف الجواب.

وكان رأي رضي الدين الاستربآذي في الجملة حيث يقول:" أن الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من الجمل....."[2]

ويفهم من كلام الرضي الاستربآذي أن الجملة ما تضمنت اسنادا أصليا مقصودا لذاتها.

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ،دط، مكتبة الأنجلو وصرية، 1978 ، ص276.

[2] رضي الدين الاستربآدي، شرح الكفاية في النحو لابن حاجب، قدم له ووضح هوامشه : اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، ص32.

ثانيا: الاسم:

أ. تعريف الاسم:

للاسم مكانة بالغة الأهمية في اللغة العربية، وهو أحد الأقسام الرئيسية التي يتألف منها الكلم العربي:

يقول ابن السراج: " الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا، أو غير شخص"[1]

يتضح المعنى للاسم عند ابن السراج هو ما دل على المعنى أي ما يقصد من الشيء، ويجب أن يكون المعنى مفرد لا مركب بحيث إذا ذكرنا الاسم وحده يفهم منه معنى قولنا، رجل، فرس، عمر، زيد هذا في حاله كونه شخصا أما غير شخص نحو قولنا العلم الجهل، الضرب....الخ

والاسم في العربية ما دل بذاته على شيء " نحو رجل وفرس وهو ما صلح أن يكون فاعلا والاسم ما وصف"[2]

ومنه الاسم " ما يدل بذاته على شيء محسوس نحو رجل، عصفور أو غير محسوس يعرف بالعقل نحو شجاعة، شرف وهو في الحالتين غير مقترن بزمن."[3]

فلاسم يستعمل على مسميات مطلقة لا يتقيد بزمن، حال من أي حدث وقع في زمن معين، وينقسم بدوره إلى أقسام حسب حروفه الأصلية والمزيدة وحسب عددها.

ونستطيع تقسيم الفعل ونمثله بالمخطط الآتي:

---

[1] ابن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ج1 ، ص36.

[2] أبو الحسن أحمد فارس بن زكرياء، الصاحبي، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، 1997 ، ص48.

[3] إميل بديع يعقوب، ميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة ، ج1 ، ط1 ، دار العلم بيروت، 1987 ، ص12.

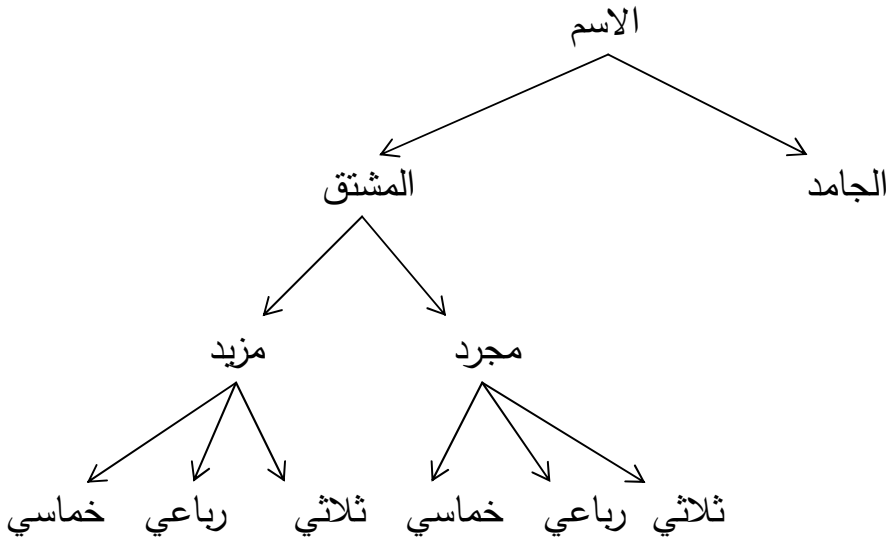

ب. علامات الاسم:

للاسم علامات تميزه عن غيره من أقسام الكلم العربي حيث تتوفر فيه دون غيره وإذا وجدت واحدة من هذه العلامات كانت دليلا على اسميته وقد تعددت هذه العلامات، أهمها خمسة:

لقول ابن مالك: في ألفيته: "

بالجر والتنوين والندا وال *** ومسند للاسم تميز حصل[1]

فعلامات الاسم من خلال البيت هي:

1- الجر: وشمل الجر بالحذف والإضافة، والجر بالتبعية.

2-التنوين: " وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لفظا، ولا خطأ لغير التوكيد"،[2]

[1]بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله العقيلي، شرح ابن عقيل عن ألفية بن مالك، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط 2 ، 2005 ، ج1 ، ص21.

[2]ابن هاشم الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى.

نحو خالد، محمد، فالأصل أن تكتب خالدن، محمد، فحذفت النون وعوضت بالتنوين.

والتنوين أنواع: تنوين التنكير، تنوين التمكين، تنوين المقابلة، تنوين العوض.

3-نداء: وهو الدعاء بباء أو إحدى أخواتها، أو هو " طلب الإقبال بإحدى أدوات النداء"[1]

نحو: يا محمد، يا خالد

4-أن تبدأ الكلمة: ال: نحو قولنا: يدخل الطالب الناجح الجامعة

فلفظة "الطالب، الناجح" وهي اسماء لأنها قيلت دخول " ال" التعريف عليها.

5- الاسناد: " وهو أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة"[2]

نحو قولنا حضر الأستاذ، نجح الطالب، فلفظة (الطالب، الغلام) اسم لأنه اسند إليه الحضور والنجاح على الترتيب.

ج. المصادر:

ويعد المصدر من أهم وأكبر الأصول الاشتقاق في اللغة العربية وينقسم إلى أربعة أقسام كل حسب اشتقاقه.

مصدر ميمي، مصدر صناعي، اسم مرة،[3] اسم الهيئة، وتصاغ هذه الأقسام حسب الحاجة التي يتطلبها السياق الدلالي واللغوي.

---

[1]محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص219.

[2]عبد الله محمد النقراط ، الشامل في اللغة العربية، ص13.

[3]ينظر صالح سليم الفخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ط1 ، عصمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996 ، ص183.

د. المشتقات:

ويعتبر الاشتقاق من أهم الآليات الاجرائية في التوليد المصطلحي في اللغة العربية، حيث تتم عملية الاشتقاق من موادها الأصلية وتصريفها في أشكالها المختلفة.

فالاشتقاق هو " وسيلة تعيين على تفسير الأبنية لضبط مسالكها وأنحائها ومعرفة أسرارها ومناهج صياغتها لتنمية ألفاظ العربية في الدلاة على المعاني المستحدثة"[1]

فهو " أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعا"[2]

وبهذا العمل الكبير يتم تزويد اللغة بالعديد من المصطلحات التي تزيد من رصيد اللغة وتوسع نطاقها.

فالاشتقاق هو السبيل إلى معرفة الأصول والزوائد من الحروف، ويرشدنا إلى معرفة أصل اللفظة وما يطرأ عليها من تغيرات. فالاشتقاق من وسائل النحو.

ويقسم أنطون الدحداح الاسم إلى عدة تصانيف عبر المخطط التالي:

الاسم[3]

المصدر	الضمير	اسم العلم
. اسم المفعول	. اسم الاشارة	. اسم الجنس
. اسم الفاعل	. اسم الموصول	. اسم العدد
. الصفة المشبهة	. اسم الاستفهام	. اسم الفعل
. أمثلة المبالغة	. اسم الشرط	. الاسماء الخمسة
. أفعل التفضيل	. الكناية	. الظرف

[1] عبد الحميد السيد، المغنى في علم الصرف، ص28.

[2] مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، ط1 ، جامعة الشارقة ، 2008 ، ص214.

[3] معجم قواعد اللغة، أنطون الدحداح، تح جورج عبد المسيح،ط1 ، مكتبة لبنان، بيروت لبنان، 1990 ، ص04.

. اسم المكان	. اسم الزمان	. اسم الآلة

الاسم المشتق:

وهو ما أخذ من غيره ودل على ذات وحدث مرتبط بتلك الذات مع ملاحظة صفة[1]

نحو عالم/ لطيف، فكلمة " عالم" اسم مشتق من الفعل (علم) دال على وصف من قام بالفعل أما لفظة "لطيف" فهي صفة تدل على معنى خاص بالموصوف.

والمشتق نوعان:

. المشتق الوصفي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، صيغ المبالغة.

. أما المشتق الغير وصفي: هو اسم الزمان اسم المكان، واسم الآلة.[2]

الاسم المجرد:

المجرد ما كانت حروفه أصلية بحيث لو سقط حرف واحد منها لما استقام المعنى[3]

ويأتي الاسم المجرد ثلاثي، رباعي أو خماسي، ولكل منها وزنه الخاص.

وأوزان الثلاثي المجرد كما اتفق النحاة عليها عشرة[4] وهي:

فَعْلٌ، فَعَلٌ، فَعِلٌ، فَعُلَ، فِعْلٌ، فِعَلْ، فِعِلْ، فُعْلٌ، فُعُلْ، فَعُلْ.

---

[1]حسن رمضان فحلة، بهجة الطرف في فن الصرف، ص63.

[2]ينظر محمد حماسة عبد اللطيف وآخرون، النحو الأساسي، ص83.

[3]المرجع نفسه، ص39.

[4]ينظر عبد الحميد السيد، المغنى في علم الصرف، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،ط1 ، 2010 ، ص63 /64.

وأوزان الرباعي المجرد خمسة وهي:

فعلَلَ، فِعْلِلٌ، فِعْلَلٌ، فُعْلُلٌ، فِعَلٌّ.

أوزان الخماسي المجرد أربعة وهي:

فَعَلُلْ، فَعْلَلِلْ، فُعَلّلْ، فِعْلّلْ.

الاسم المزيد:

وهو الذي زيد حرف أو أكثر على حروفه الأصلية[1] وأنواعه ثلاثة: المزيد، الثلاثي مزيد رباعي، مزيد خماسي[2] ومن أمثلة:

الثلاثي نحو: موعد، مبرد، مزيدة بحرف واحد، ومن أمثلته أيضا المزيد بحرفين نحو: منطلق، أما المزيد بثلاثة أحرف نحو: مستقدم، والمزيد بأربعة أحرف نحو:

أما الرباعي المزيد: نحو قنديل وهو مزيد بحرف واحد، أما المزيد بحرفين عنكبوت أما المزيد بثلاثة أحرف نحو: احرنجم

والخماسي المزيد: نحو سلسبيل مزيد بحرف واحد، والمزيد بحرفين.

الاسم الجامد:

الاسم الجامد هو ما لم يؤخذ من غيره، ويدل على ذات أو معنى من غير ملاحظة صفة.

بمعنى الاسم الجامد ينقسم إلى قسمين هما اسم ذات واسم معنى، فاسم الذات هو ما له صورة وحيز، نحو قولنا قلم، شجرة، أما اسم المعنى مدرك من العقل ندركه بالعقل نحو الكبر، الذكاء، الغباء، حيث أنه لا توجد له صورة في الواقع وإنما يدرك بالعقل.

---

[1] حسن رمضان فحلة، بهجة الطرف في فن الصرف.

[2] ينظر محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية.

ثالثا: الفعل:

أ. تعريف الفعل:

تتعدد التعريفات للفعل عند القدماء واختلفت باختلاف وجهة النظر عندهم:

عند سبويه:

"أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[1]

ولقد ركز سبويه في تعريفه هذا على الفعل يجب أن يكون على بناء خاص بالأفعال، وأن يكون مشتق من المصدر، وأن يدل ببنيته على زمن (ماض، حاضر، مستقبل).

عند المبرد:

"اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء لتعمل فيها"[2] قد ورد في قول المبرد أن الأفعال من العوامل التي تعمل في الأسماء وهي في أقوى في ذلك.

عند ابن جني:

"الفعل ما حسن فيه " قد" أو كان أمرا "[3]

قد ركز ابن جني للفعل على الجانب الشكلي، بمعنى كل لفظه تقبل دخول "قد" أو صوغ الأمر منها فهي فعل، نحو قولنا: قد ذهب، قد يذهب، اذهب، قد قام، قد يقوم، قم.....الخ

---

[1] سبويه، الكتاب ، تح عبد السلام هارون، ج1 ، ط1 ، دار الجيل، بيروت، ص12.

[2] المبرد، المقتضب، ج4 ، ص80.

[3] ابن جني، الخصائص.

ب. علامات الفعل:

للفعل علامات تميزه عن باقي أقسام الكلم العربي وقد ذكر الزمخشري(ت538 هـ) هذه العلامات في قوله" صحة دخول " قد" وحرفي الاستقبال والجوازم، والاحق المتصل البارز من الضمائر، و"تاء" التأنيث الساكنة، نحو قولك: قد فعل، قد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلن، و يفعلن، وافعلي، وفعلت"[1]

والعلامات هي: " قد"، حرفا الاستقبال (السين، وسوف)، والجوازم، ونونا التوكيد، وياء المخاطبة، وتاء التأنيث الساكنة.

قد: حرف تحقيق سبق الفعل نحو: قد يغيب الأستاذ.

دخول حرفي الاستقبال هما السين وسوف: يدخلان على الفعل المضارع.

نون التوكيد: وهي النون التي تلحق الفعل ثقيلة كانت أم خفيفة.

ياء المخاطبة: وهي الياء التي تلحق الفعل (الأمر أو المضارع أو الماضي)

تاء التأنيث: وهي التاء التي تلحق الفعل الماضي.

تقسيم الفعل:

الفعل أحد الكلم العربي وله أهمية بالغة في اللغة العربية فهو يمثل أحد أركان الجملة الرئيسية لوقوعه مسندا، ويكون صفة لا يوصف ويخبر به، له ستة أقسام على اعتبارات عدة من حيث الزمن، الصحة والاعتلال والجمود والتصرف التجرد والزيادة واللزوم والتعدي وبناءه للفاعل أو المفعول.

[1] جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في اللغة، تع ومر محمد عزالدين السعدي، دار الأحياء العلوم، بيروت،ط1 ،دت ، ص 292.

من حيث الزمن:

قسم النحاة الفعل على حساب الزمن والفعل في الجملة، ينقسم بحسب زمنه إلى فعل ماض، فعل مضارع وفعل أمر.

ويقول السيوطي في هذا "والفعل ماض إن نونه معظمتا أو جمعا أو تاء مخاطب مطلقا أو غائبه أو غائبتين، أو ياء غائب مطلق أو غائبات"[1]

ومن خلال هذا القول سنتحدث عن كل فعل حسب حكمه

الفعل الماضي:

ما دل وضعا على حدث وزمان انقضى، وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة، حكمه البناء على الفتح لفظا، أو تقديرا إن اتصل به ضمير رفع متحرك أو واو جماعة نحو: " ضربت، ضربوا"[2]

ويقول الزمخشري:" الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك"[3]

بمعنى كل ما يدل على حدث وقع في زمان قبل الزمان الذي نحن فيه يسمى فعلا ماضيا نحو قولنا: شرح الأستاذ الدرس، فكلمة (شرح) تدل على أمرين أولهما معنى ندركه بالعقل وهو حدث (الشرح) وثانيهما الزمن الذي وقع فيه الحدث.

الفعل المضارع:

يقول سبويه: " هذا باب الأفعال المضارعة"[4]

---

[1]جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1.

[2]مرعي بن يوسف المقدسي ، دليل الطالبين لكلام النحويين، ادارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية ، 2009 ، ص15.

[3]جار الله الزمخشري، المفصل في اللغة ، ص108.

[4]سيبويه، الكتاب، ج1 ، ص12.

وهو ما دل وضعا على حدث وزمان غير منقض حاضرا كان أو مستقبل وعلامته أن يقبل لم/ والسين، وسوف.

حكمه: الاعراب ما لم يتصل به نون النسوة، فيبنى على السكون، أو تباشره نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة فيبنى على الفتح.[1]

كما يدل على حدث جرى أثناء الكلام، أي في حال، أو بعد زمن التكلم.

أي في الاستقبال تسمى فعلا مضارعا. نحو قوله تعالى: " إني ليحزنني أن تذهبوا به"[2]

فكلمة (يحزن) تدل على أمرين هما (الحزن) والزمن، ولكن الزمن لم يمض وينته وإنما هو صالح للوقت الحاضر الذي يحصل فيه الحزن.

فعل الأمر:

ما دل على حدث في زمن مستقبل فقط، علامته، أن يدل على الطلب بالصيغة مع فبول ياء المخاطبة.

حكمه: البناء على ما يجزم به مضارعه ولو كان معربا.[3]

وهو فعل يطلب به حدوث شيء بعد زمن التكلم.[4]

نحو قولنا صاحب الأخيار يا علي، فهو فعل لم يحدث بعد.

بمعنى هو كل ما يدل على شيء سيحدث في المستقبل يسمى فعل أمر.

---

[1] مرعي بن يوسف ، دليل الطالبين لكلام النحويين ، ص16.

[2] سورة يوسف، الآية 13.

[3] مرعي يوسف ، دليل الطالبين لكلام النحويين ، ص16.

[4] سليمان فياض، النحو المعاصر، ص41.

نحو: راجع درس يا عمر، فكلمة (راجع) تتضمن معنى المراجعة ولكن الزمن هنا مقصور على المستقبل فقط.

ويقول أبو بكر بن عبد العزيز:" اعلم أن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام ولذلك سماها العلماء الأبنية وبعلها يستدل على أكثر علم القرآن والسنة"[1]

يرمي صاحب القول إلى أن الأفعال هي أصل الكلام فسمتها العلماء الأبنية وفي ذلك نجده من مؤيدي الآراء البصرية في قولهم الأفعال مشتقة من الأسماء.

أقسام الفعل:

يقسم الفعل إلى قسمين رئيسيين: فعل تام، وفعل ناقص، ويقسم بدوره الفعل التام إلى: الفعل المتعدي والفعل اللازم.

ويقسم الفعل المتعدي إلى قسمين: فعل معلوم، وفعل مجهول.[2]

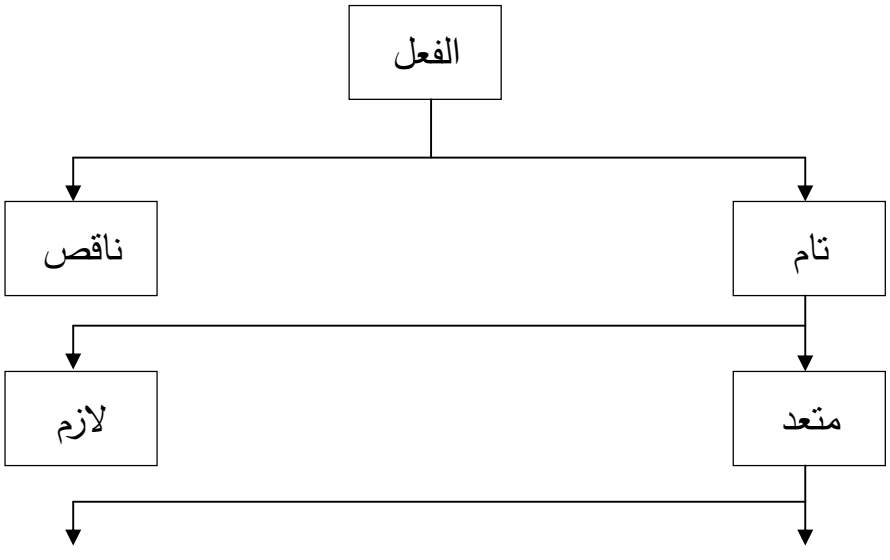

[1]أبو القاسم علي بن السعدي، كتاب الأفعال ج1 ، ط1 ، دائرة المعارف العثمانية، حير آباد، 1360 ، ص5.

[2]أنطوان الدحداح، معجم تصريف الأفعال العربية، مر جورج متري عبد المسيح. ط2 ، مكتبة لبنان، بيروت لبنان، 1995، ص3.

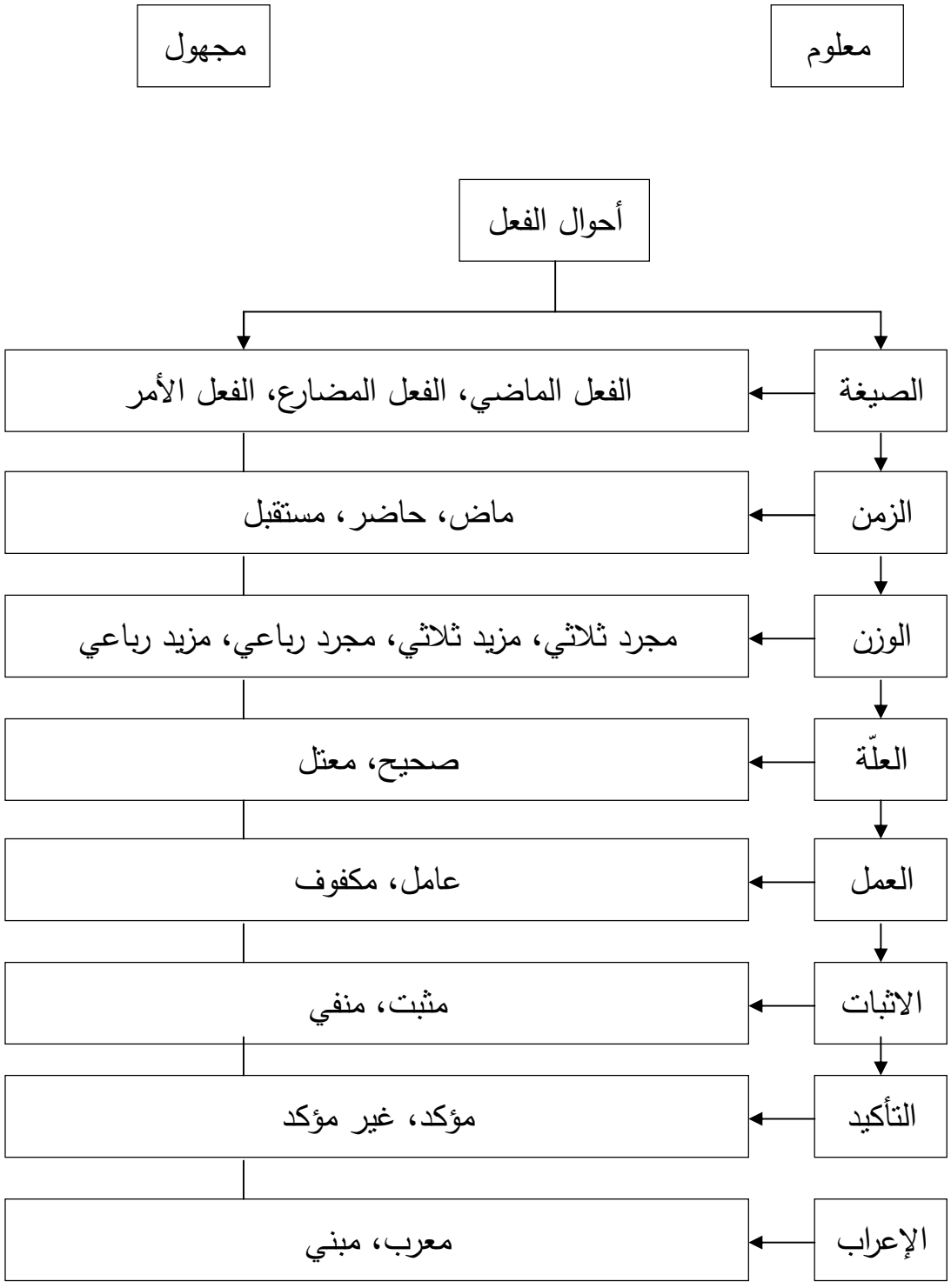

[1]أنطوان الدحداح، معجم تصريف الأفعال العربية، مرجع سابق، ص3.

رابعا: الحرف:

الحرف هو أحد أقسام الكلام تكمن أهميته في الربط بين أجزاء الكلام لذا لابد لنا من تحديده.

يقول سبويه: "أن الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل نحو: ثم وسوف وواو القسم ولام الاضافة ونحوها."[1]

لقد جاء في تعريف سبويه للحرف أنه عدم دلالته على المعنى الذي نجده في الاسم والفعل مركزا في ذلك على الوظيفة التي يمثلها الحرف.

يقول ابن يعيش: "الحرف ما دل على معنى في غيره، مثلا لو قلت (ال) مفردة لم يفهم منه معنى، فإذا اقترن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم"[2]

وورد الحرف عند ابن يعيش أنه لا معنى له منفردا بل حتى يكون في غيره أو مع أحد قسميه (الاسم والفعل).

أ. علاماته:

للحرف علامة تميزه عن باقي أقسام الكلم، وهي عدم قبوله علامة من علامات الاسم أو الفعل، يقول السيوطي:" الحرف لا علامة له وجودية، بل علامته ألا يقبل شيئا من خواص الاسم ولا خواص الفعل."[3]

---

[1] أبو بشير عمر بن عثمان بن قنبر سبويه، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988،ج1 ،ص12.

[2] موفق الدين بعيش بن علي ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، دت، ج1 ، ص22.

[3] جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، ص39.

ويقصد السيوطي من قوله هذا أن الحرف امتاز عن الاسم والفعل بعدمية العلامة فما لا يصلح مع الاسم أو الفعل، بمعنى ما لا يصلح معه دليل الاسم أي واحد من علاماته وكذلك الفعل أيضا.

إذا فترك العلامة له علامة.

ب. عمله:

الحروف نوعان عامل وغير عامل، فالعامل هو ما أثر فيما دخل عليه رفعا، أو نصبا، أو جرا، أو جزما، وغير العامل بخلافه ويسمى المهمل.

والعامل بدوره قسمان: قسم يعمل عملا واحدا، وقسم يعمل عملين. فالأول إما ناصب فقط كنواصب الفعل، و"إلا" في الاستثناء، وواو "مع" عند من يراها من العاملين، وإما جار فقط وهو حروف الجر، وإما جازم فقط وهو حروف الجزم.[1]

وليس في الكلام حرف يعمل للرفع فقط، خلافا للفراء في قوله:" إن لولا ترفع الاسم الذي يليها في نحو: لولا زيد لأكرمتك. ومذهب البصريين أن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء.

والقسم الثاني: واحد ينصب ويرفع، وهو "إن" وأخواتها، و"ما" الحجازية وأخواتها.

وقد زاد بعض المتأخرين قسما آخر يجر ويرفع قال: وهو "لعل" خاصة على لغة بي عقيل، وليس كما ذكر فإن "لعل" على هذه اللغة جارة فقط ولرفع الخبر وبعدها وجه ذلك."[2]

---

[1] الحسن بن قاسم المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، تح فخر الدين قابون وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط1 ، 1992، ص27.

[2] المرجع نفسه، ص28.

ومما سبق يتضح أن الحرف يعمل أنواع الاعراب الأربعة، ولكن عمله الجر والجزم بطريقة الأصالة، وعمله الرفع والنصب لشبهه بما يعملها.

ج. أقسامه:

أقسام الحرف ثلاثة:

منها ما هو مختص بالسم، وما اختص بالفعل، وآخر مشترك بينهما.

ما اختص بالاسم:

"فأما المختص بالسم فلا يخلو من أن يتنزل منه منزلة الجزء، أولا فإن تتنزل منه منزلة الجزء لم يعمل، كلام التعريف، وإن لم يتنزل منزلة الجزء فحقه أن يعمل لأن ما لازم شيئا ولم يكن كالجزء منه إثر فيه غالبا، وإذا عمل فأصله أن يعمل الجر، لأنه العمل المخصوص بالسم، ولا يعمل الرفع ولا النصب، إلا لشبهه بما يعملها ك "إن" وأخواتها، فأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر لشبهها بالفعل في أوجه مذكورة في موضعها ولولا شبهه بالفعل لكان حقها أن الجر لأنه الأصل وقد جروا ب " لعل" في لغة عقيل، منبهة على الأصل."[1]

معنى القول: توجد حروف تدخل على الأسماء وحدها نحو: حروف الجر التي تجر الأسماء (في، إلى، على)، وإن وأخواتها التي تدخل على المبتدأ والخبر(أن، كأن، لكن، ليت).

ما اختص بالفعل:

"وأما ما اختص بالفعل فلا يخلو أيضا من أن يتنزل منزلة الجزء الأول. فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل كحرف التنفيس وإن لم يتنزل منه منزلة الجزء، وحقه أن يعمل وإذا

[1]الحسن بن قاسم المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، مرجع سابق، ص26.

عمل فأصله أن يعمل الجزم أن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، ولا يعمل النصب إلا لسبهه بما يعمله، ك " أن" المصدرية وأخواتها فإنها لما شابهت نواصب الاسم نصبت، ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم وقد حكى عن بعض العرب الجزم ب " أن " و " لن"[1]

وقد ورد في هذا القول: أنه توجد حروف تدخل على الأفعال وحده مثل حروف الجزم التي تجزم الفعل المضارع (لما، لم، إن، لام الأمر) وحروف النصب التي تنصب الفعل المضارع (أن، لن، كي، حتى).

المشترك بينهما:

أما المشترك بينهما (الاسم، الفعل) " فحقه ألا يعمل، لعدم اختصاصه بأحدهما، وقد خالف هذا الأصل أحرف منها " ما " الحجازية أعملها أهل الحجاز عمل "ليس" لشبهها بها وأهملها بنو تميم على الأصل"[2]

وقد ورد في القول أنه توجد من الحروف ما هو مختص بأحدهما (الاسم والفعل) بل يدخل عليهما، أي أنه مشترك بينهما ولا يعمل فيما بعده، نحو " هل " الاستفهامية.

[1] الحسن بن قاسم المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، مرجع سابق، ص26.

[2] المرجع نفسه، ص27.

مخطط لأقسام الحرف:

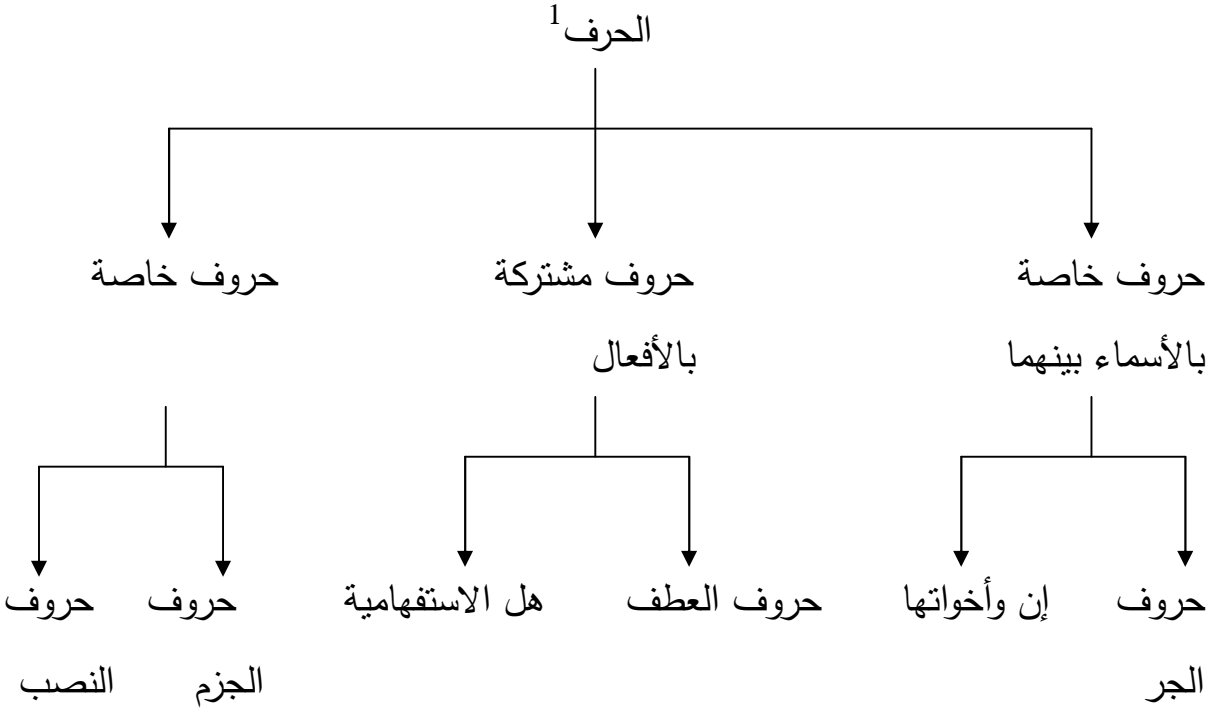

Contenu

أولا: تعريف النحو: 16

أ. لغة:..... 16

ب. اصطلاحا:..... 16

ج. أسس النحو في اللغة العربية: 19

د. الجملة في الدرس النحوي: 19

1. تعريف الجملة: ..... **Erreur ! Signet non défini.**

ثانيا: الاسم:..... 22

[1]ينظر: محمود حسني مغالسة، النحو الشافي، ص19.

أ. تعريف الاسم:..... 22
ب. علامات الاسم: 23
ج. المصادر:..... 24
د. المشتقات: 25
الاسم المشتق: 26
الاسم المجرد:..... 26
الاسم المزيد:..... 27
الاسم الجامد: 27
ثالثا: الفعل:..... 28
أ. تعريف الفعل:..... 28
عند سبويه: 28
عند المبرد: 28
عند ابن جني: 28
ب. علامات الفعل: 29
تقسيم الفعل: 29
من حيث الزمن: 30
الفعل الماضي:..... 30
الفعل المضارع: 30
فعل الأمر: 31

أقسام الفعل: 32

رابعا: الحرف:..... 34

أ. علاماته:..... 34

ب. عمله:..... 35

ج. أقسامه: 36

الفصل الثاني

آراء الرضي الاستربآذي النحوية في شرح الكافية لابن الحاجب

- ✓الرأي النحوي
- ✓الاسم
  - خواصه
  - المعرب والمبني
- ✓الآراء التي انفرد بها
  - أصل المرفوعات
  - أصل المنصوبات
  - أصل المجرورات

أولا: الرأي النحوي:

إن الرأي النحوي هو الاجماع والاجتهاد، فالإجماع دليل من أدلة الاحتجاج وينقسم إلى قسمين[1] هما:

إجماع العرب، يقول في هذا السيوطي: "وإجماع العرب أيضا حجة ولكن أنى لنا بالوقوف عليه"[2] والمنقول عن العرب هو السماع أو الرواية بعينه لا يدخل في رأي الجمهور.

والثاني إجماع النحاة والصرفيين وهو حجة إذا لم يعارض ويخالف المنصوص، وقد تناول هذا الموضوع بالذكر ابن جني وعقد له باب في كتابه الخصائص، باب: القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة؟ فقال:" أعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص[3] وقد أورد ابن جني في هذا الباب أنه يجوز مخالفة الاجماع إذا خالف رأي الجمهور غير أنه استدرك بقوله:" إلا أننا . مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه . لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها وتتالت أواخر على أوائل وأعجاز على كِلا كُلٍ، والقوم الذين لا نشك في أن الله . سبحانه وتعالى وتقدست أسماؤه . قد هداهم لهذا العلم الكريم وأراهم وجه الحكمة في الترحيب له والتعظيم، وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعتهم خُدام للكتاب المنزل وكلام نبيه المرسل، وعونا على فهمها ومعرفة ما أمر به أو نهى عنه الثقلان منهما إلا بعد أن يناهضه إتقانا ويثابته عرفانا، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره فإذا هو حذا على هذا المثال وباشر بإنعام تصفحه، وأمضى الرأي فيما يريد الله عنه غير معاز به ولا غاض من السلف . رحمهم الله . في شيء منه ، فإنه إذا فعل ذلك سدد رأيه

---

[1] جلال الدين السوطي ، الاقترح في علم أصول النحوي، تح: عبد الفتاح مصطفى خليل الجريسي، القاهرة، ط1.

[2] المصدر السابق، ص 207.

[3] ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2 ، 2003، ص 189.

ويشيع خاطره، وكان من الصواب مئنّة، ومن التوفيق مظنّة"[1] وقد ورد في قول ابن جنّي أنه يحترم كلام العلماء الأوائل وبقدر أراءهم ويثمن أفكارهم لها وزنها الخاص التي استنبطوها من خلال مشوارهم العلمي حيث أطالوا فيها النظر وكان ذلك كان حكمة ودراية بالغتين.

أما الاجتهاد: فيشترط للمجتهد في اللغة أن يكون مدركا محيطا بقضايا اللغة وما فيها من أصول الفروع.

وفي هذا يقول ابن فارس: "إن لعلم العرب أصلا وفرعا: أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا: رجل وفرس وطويل وقصير، وهذا هو الذي يبدأ به عنه التعلم. وأما الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوليتها ثم ومنشأها ثم على رسوم العرب في مخاطبتها وما لها من الإفتتان تحقيقا ومجازا، والناس في ذلك رجلان: رجل شُعل بالفرع فلا يعرف غيره، وآخر جمع بين الأمرين معا، وهذه هي الرتبة العليا، لأن بها يعلم خطاب القرآن والسنة وعليها أهل النظر والفتيا"[2] هذا قول ابن فارس في قضية الاجتهاد

ويرمي ابن فارس في قوله هذا إلى المجتهد الذي يجتهد ويفتي في اللغة فهو يسند ويشجعه، فالاجتهاد عنده أساس الرأي النحوي.

ومن خلال كل ما سبق نجد أن الرأي (النحوي والصرفي) باعتبار أننا لا نستطيع أن نفصل النحو عن الصرف . هو أحد دعائم الاجماع، والاجتهاد أساسه. فما اجماع النحاة إلا آراء اتفقوا عليها وتوحدت آرائهم عليها من جهة ومن جهة قد تكون هذه الآراء عبارة عن تأييد السلف ومناصرته له ويبقى التأييد متتابعا حتى تصبح المسألة في حيز الاجماع.

---

[1] اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية، مهدي بن علي القرني، ص 237.

[2] أبو الحسن أحمد فارس بن زكريا، الصاحبي،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997، ص 3،4.

ومن خلال ما سبق المقصود بالرأي النحوي: رأي النحاة الذين عاشوا في زمن نقاء اللغة وصفائها من كل الشوائب واستطاعوا أن يشرعوا ويستنبطوا منها أحكاما معتمدين على الاستقراء والتتبع، وأما المتأخرين فقد اقتفوا أثر السابقين والسير على نهجم[1]

كما يقصد بالرأي النحوي هو مذهب جماعة من النحاة كالبصريين والكوفيين كما أننا نقصد به رأي الرضي الاستربآذي نفسه واجتهاده، فهو من الذين تعبد برأيهم حيث يقول: "هذا ما قالوا، وأنا لا أدري متعا من أن يزاد للإلحاق لا في مقبلة الحرف الأصلي"[2] في باب الألحاق ولوكان هذا الرأي مخالف لما عليه الجمهور.

وقد كان الرضي الاستربآذي يحتج بآراء النحاة متى اتضح لديه الدليل حيث لم يتعصب أو يتبع رأي أحد منهم.

وقد كان مع البصريين في أغلب آرائه واختياراته كما انه اختار أيضا بعض آراء الكوفيين وحتى المدرسة البغدادية والأندلسية، وأحيانا يستقيل برأيه مخالفا كل المذاهب، وكان مستقل الرأي والتفكير، قوي الاجتهاد، يميل غلى السهولة والتيسير في كثير من اختياراته وأراءه[3] ويبتعد عن التعقيد والتكلف شاقا بذلك لنفسه طريقا خاصا جعل مكانته مرموقة بين النحاة المتأخرين.

إن للاسم مكانة بالغة الأهمية في اللغة العربية، حيث أنه أحد أقسام الكلام العربي الذي يتألف من اسم وفعل وحرف.

---

[1]. شرح الشافية، الرضي الأستراباذي، ج1، ص 55.

[2] ينظر، اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية، مهدي بن علي القرني،ج1 ، ص 247.

[3] ينظر، المرجع السابق، ص 248.

ثانيا: الاسم:

تضاربت الآراء في تعريف الاسم، وفي الحقيقة أن سيبويه لم يحد الاسم بل اكتفى بالتمثيل في ذلك نحو:" فالاسم، رجل، وفرس..."[1]

ويقول السرافي (ت368هـ) أن سيبويه لم يضع تعريفا دقيقا للاسم حيث يقول:" وأما الاسم فإن سيبويه لم يحده نجده ينفصل به عن غيره، وينماز من الفعل والحرف، وذكر منه مثالا اكتفى به من غيره فقال: الاسم: رجل، وفرس، وإنما اختاره هذا لأنه أخف الأسماء"[2]

ويقول ابن الحاجب في حد الاسم:" الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[3]. وقد تناول ابن الحاجب بالشرح فيقول: " الاسم أحد الأقسام الكلمة وهي اسم وفعل وحرف، فكل اسم كلمة، لأن الكلمة كلي والاسم جزئي لها"[4]وقد ورد في قول ابن الحاجب أن الضمير في قولهم ما دلا على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع إلى المعنى، وأن معنى ما دل على نفسه أي باعتبار غيره، كقولهم: الدار قيمتها في نفسها كذا أي؛ باعتبارها كونها في وسط البلاد أو غير ذلك. ويقول أيضا الرضي :" لأن قولهم في الحد الحرف على معنى غيره تفيض قولهم على معنى في نفسه، ولا يقال مقابلة قولهم قيمة الدار في نفسها كذا، قيمة الدار في غيرها كذا، بل يقال لا في نفسها" ويقصد في قوله أن الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها.

---

[1] أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ص 12.

[2] أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط ، 1990، ج1، ص8.

[3] رضي الدين الأسرباذي، شرح الكافية، تح: حسن محمد حفظي، دار الثقافة والنشر، ط1، المملكة العربية السعودية، ص 35.

[4] المصدر نفسه، ص 36.

أما بالنسبة للأزمنة الثلاثة فيقول الاستربآذي[1] وإنما لم يفسر قوله: الأزمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال، والحق أن مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود، وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرناه من تفسيره، ولا يورد في الحدود إلا الألفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها.

مخطط يتضمن خواص الاسم:

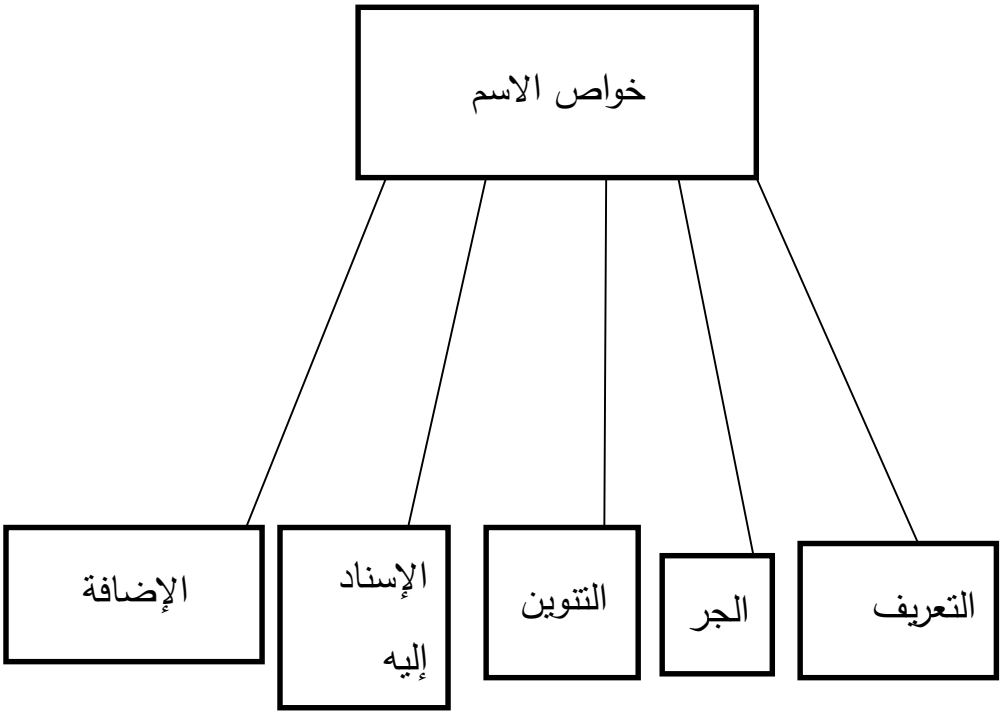

قد ألحق ابن الحاجب بالاسم خواصا هي التعريف، الجر، التنوين ، الاسناد غليه والإضافة. فمن خلال هاته الخصائص نحدد نوع اللفظ كونه اسما أحد أقسام الكلام أو الجملة.

[1] الرضي الاستربآذي، شرح الكافية، ص 46.

أ. خواصه:

يقول ابن الحاجب في خواص الاسم:" ومن خواصه دخول اللام، والجر، والتنوين والاسناد إليه والإضافة"[1] وقد ذكر ابن مالك خواص الاسم في مقدمته، حيث يقول:

"بالجر والتنوين والندان وأل ومسند . للاسم تمييز حصل"[2]

ففي خواص الاسم لم يختلف جل العلماء والنحاة فقد ورد في عامة القول أن الاسم تميز عن الفعل وعن الحرف.

وقد شرح الرضي الاستربآذي تعريف ابن الحاجب وقوله في خواص الاسم كما يلي: "الفرق بين الحد والخاصة، أن الحد مطرد ومنعكس، والخاصة مطردة غير منعكسة، والمراد بالاطراد أن نضيف لفظ كل إلى الحد فتجعله مبتدأ أو تجعل المحدود خبره، كقوله في الاسم هو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن: كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم، وكذا يقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم"[3] ويقول الرضي في دخول اللام على الاسم هي لام التعريف الحرفية أنها اختصت بالاسم، لكونها موضوعة لتعين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال، والفعل لا يدل إلا ضمنا، والحرف مدلول في غيره لا في نفسه، وكان رأيه في قول الشاعر امرؤ القيس:

يقول الخنى وأبغض العجم ناطق إلى ربنا صوت الحمار اليُجدع.

---

[1] رضي الدين الاستربآذي، شرح الكافية، ص 42.

[2] يوسف الشيخ محمد البقاعي، حاسبة الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 203، ص 17.

[3] رضي الدين الاستربآذي، شرح الكافية، ص 43.

فاللام هنا ليست للتعريف، بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهة الاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة الشعر[1]

الجر: وذكر عن الجر انه اختص بالاسم، لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم لأصالته في الإعراب، حركاته الثلاث، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه واحد منها، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب.

بمعنى أن الجر من الحركات الإعرابية التي لا يشترك فيها الاسم مع الفعل بخلاف الرفع والنصب.

التنوين: ويقول الرضي في التنوين أنه اختص من جملة أقسامها الخمسة بالاسم، ما ليس للترنم وهي أربعة اقسام:

أحدها للتنكير، نحو: " صه، ومه، ودج" وسيبويه ويختص بالصوت واسم الفعل، وأما التنوين في نحو: رب أحمدٍ وابراهيم فليس للتنكير، بل هو للتمكن أيضا، لأن الاسم ينصرف.

وكان رأيه الذي انفرد به هو "وأنا لا أدري منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا. قرب حرف يفيد فائدتين، كالألف والوا في "مسلمان ومسلمون" فنقول: التنوين في "رجلٌ" يفيد التنكير أيضا فإذا سميت بالاسم تمخضت للتمكن"[2] ويقول أيضا أن تنوين التنكير اختص بالأسماء لمثل ما ذكره ف "لا" التعريف وللتمكن، ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن إلا في الاسم وإنما لم يجعل الإعراب المضارع علامة لعروضه، أما بالنسبة لحذف علامة الإعراب غير المنصرف مع كونه معربا، فهي مشابهة الفعل الذي أله البناء

[1] المصدر نفسه، ص 45.

[2] وهو راي الرضي الاستربآذي رقم 1 الذي انفرد به منن خلال شرحه للكافية لصاحبها ابن الحاجب، في باب الاسم وخواصه وهي خاصية التنوين.

وللتعويض عن المضاف إليه، "كحينئذ" ومررت بزيد قائما وسيجيئ أن المضاف لا يكون إلا اسما.

ولمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم، نحو: مسلمات، على الأعراف من أقوالهم، ولا معنى له في الاسم، وإنما قالوا تنوين مقابلة وقد أورد الرضي ما قاله الربعي[1] وجار الله[2] في التنوين: إن التنوين في نحو مسلمات للصرف، قال الزمخشري وإنما لم تسقط في عرفات* لأن التأنيث فيها ضعيف لأن التاء التي كانت فيها لمحض التأنيث سقطت، والتاء فيها علامة لجمع المؤنث. وفيما قاله نظر لأن " عرفات" مؤنث وإن قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها، لا متخمضة للتأنيث ولا مشتركة لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثا، نحو قولنا: هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه.

وقد اورد الرضي رأيه الخالص في هذه المسألة قائلا:" الأولى عندي أن يقال إن التنوين للصرف والتمكن، وإنما لم يسقط في نحو: من عرفات لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط، وتبع النصب، وهو خلاف ما هو عليه الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذفا لمانع. ويذكر المبرد[3]والزجاج[4] قد جوزا ذلك مع العلم حذف التنوين وإبقاء الكسر، ويستشهد ببيت لإمرؤ القيس:

تنورتها من أدرعات وأهلها بيترب أدنى دارها نظر عالي

---

[1] الربعي نسبة إلى ربيعة، وهو أبو الحسن علي بي عيسى الربعي من علماء القرن الخامس هجري (ت 420 هـ)

[2] جار الله بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ).

* ينظر، لسان العرب.

[3] أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد من النحاة البصريين (ت 285 هـ)

[4] أبو اسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجج (ت 310 هـ).

بكسر التاء بلا تنوين، وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروي من أدرعات كسائر ما لا ينصرف.

ويقول الاستربآذي أن فعلى الوجهين: التنوين للصرف بلا خلاف والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العملية أيضا"[1].

مسند إليه: ويقول في هذا الرضي أن المسند إليه نختبر عنه، إما فال الحال أو في الأصل. ولا يخبر إلا على لفظ ذل على ذات في نفسه مطابقة، وهذا لأن الفعل لا يدجل على الذات ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه كما هو وارد، ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم.[2]

ويضرب مثال، نحو: ضربت وضربا وضربوا، فالتأنيث والتثنية والجمع راجع إلى الاسم. وقد ذكر مثال آخر نحو قوله تعالى: ﴿رب ارجعون﴾ [المؤمنون 66]. التأويل ارجعني، ارجعني وقول الحجاج* يا حرسي اضربا عنقه، أي اضرب، اضرب، بمعنى أن لا هو جمع والثاني بتثنية.

والتثنية هي ضم مفرد إلى نثله في اللفظ غير المعنى أما بالنسبة للجمع فهو ضم مفرد إلى مثيله أو أكثر في اللفظ غيره في المعنى. ولفظ " ارجعون" و"ضربا" ورد بمعنى التكرير والتكرير ضم الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إياه في المعنى للتأكيد والتقرير.

الإضافة: أما بالنسبة للإضافة كون الشيء مضاف بالاسم، لأن المضاف إما متخصص كما في غلام الرجل، وإما متعرف كما في غلام زيد، والتعرف والتخصص من خواص الاسم.

---

[1] من الأراء التي انفرد بها. رقم 2.

[2] الرضي الاستربآذي، شرح الكافية، ص 49.

* الحجاج بن يوسف الثقفي والي العراق، اشتهر بالقوة في حكمه والبطش الشديد.

ويقول الرضي أن المصنف لم يذكر من خواص الاسم كونه مضاف إليه لئلا يرد عليه وأعطى مثال نحو قوله تعالى: ﴿يوم يجمع الله الرسول﴾ [الملك 04]. من إضافة الظروف إلى الأفعال. حيث أن بعض النحاة عده من خواص الاسم أيضا واعتذرا عن أن المضاف عليه في الحقيقة، المصدر المدلول عليه بالفعل، أي يوم جمع الله، وقبل الدليل على أن المضاف إليه هو المصدر.

وتعرف المضاف به مع حلو الفعل من التعريف، نحو: أتيتك يوم قدم زيد الحار أو البارد.

ويورد الرضي رأيه الشخصي بأنه" وأما أنا فلا أضمن صحة هذا المثال ومجيئ مثله في الكلام"*.

وإنما المضاف إليه لفظا، نحو: يوم قدم، الجملة الفعلية، لا الفعل وحده وفي الجملة الاسمية نحو: أتيتك زمن الحجاج أمير، هي المضاف إليها، وأما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف إليه الزمان في الجملتين.

ويقول الرضي:" والمعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط الحصول موجب الإعراب، ولهذا قال: المركب أي الاسم الذي فيه سبب الإعراب، فتخرج هذه الأسماء المجردة عن السبب، ويجيئ في التصريف باب التقاء الساكنين، تحقيق الكلام في الأسماء المعددة تعديدا إن شاء الله. وإما أن يبنى مع حصول الموجب للإعراب، لوجود المانع منه.

والمانع مشابهته للحرف أو للفعل على ما يجيء في باب المبني، وذلك في المضمرات والمبهمات وأسماء الأفعال والمركبات، وبعض الظروف على ما يأتي، فقوله:

* من أراءه التي انفرد بها، رقم03.

الذي لم يشبه مبني الأصل يخرج هذه الأسماء، وإنما صح الاحتراز بالجنس أيضا لكون أخص من الفعل بوجه"[1]

ب. المعرب والمبني:

ويقول ابن الحاجب في كتابه الكافية عن المعرب والمبني: " وهو معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم شبهه مبني الأصل"[2]

ويقول في هذا الشأن الرضي شارحا قول ابن الحاجب في ما يخص المعرب والمبني:" في تعريف المعرب وهذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لأنه في صف الأسماء، فلا يذكر إلا أقسامها فكأنه قال: الاسم المعرب هو الاسم المركب"[3] ويتناول الرضي لفظة المركب ويشرحها حيث يقول:" لفظ المركب يطلق على شيئين، بمعنى يكون التركيب على أحد الجزئين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخرى"[4] وضرب مثال نحو: ضرب زيد مثلا، إن زيدا مركب إلى الضرب وضرب مركب إلى زيد، فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال: ضرب زيد مركب إلى زيد، فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال: ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد. كما أورد الرضي مثال آخر وهو عند قولنا لأحد الخفين هو زوج الآخر، ونقول لهما معا: زوج.

والذي يرمي إليه صاحب المتن هو المعنى الأول لأن المركب في اصطلاحهم في المجموع أسهر منه في كل واحد من جزئيه أو أجزائه. فعند صاحب المتن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركبا من شيئين فصاعدا، ويعطي مثال: كخمسة عشر ونحوه، زكما

---

[1] الرضي الاستربآذي، شرح الكافية، ص 53.

[2] المصدر نفسه، ص 51.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه.

يقول الرضي وهذا دأب المصنف حيث عنه يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود.

بينما يجب أن نختار في الحدود أوضح الألفاظ للوصول إلى المعنى المراد.

ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فعاب الرضي عن ابن الحاجب استعماله اللفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر.

ويقول إذا سلمنا أن المركب في الظاهر هو أحد الجزئين أو الأجزاء، فليس كل اسم مركب إلى غيره غير مشابه لمبنى الأصل: معربا، بل الاسم المركب إلى عامله، ألا ترى أن المضاف اسم مركب إلى المضاف إليه، ولا يستحق بهذا التركيب إعرابا، بل المضاف إليه يستحقه بالتركيب الإضافي، وهذا لأن المضاف عامله على قول، أو الحرف المقدر على الآخر، كما يجيء، وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق أحدهما بهذا التركيب إعرابا معينا وكذا أسماء الحروف في أوائل السور نحو: حم، ويس"[1]

أما قول ابن الحاجب " مبني الأصل" بقول الرضي:" هذا أيضا من ذلك، لأنه اصطلح مجدد منه ، مراد به الحرف والفعل الماضي والأمر، على ما فسره في الشرح.

وإن أخذنا لفظ " مبني الأصل" على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور، دخل فيه مطلق الأفعال وإن كانت مضارعة إذ أصل جميع الأفعال: البناء على ما ذهب عليه البصرية، فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، وجميع باب ما لا ينصرف، بل إن اختار مذهب الكوفيين من كون المضارع أصيلا في الإعراب كالاسم، لتوارد المعاني عليه كما يجيء في بابه، لم يرد عليه ما ذكرنا.

[1] رضي الدين الاستربآذي، شرح الكافية، ص 52.

ولا يرد على تفسيره المبني الأصل بالحرف والماضي والأمر: المصدر في نحو: أعجبني ضرب عمر زيد أمس، وذلك بأن يقال: المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع "أن" أي : ضرب، وإلا لم يعمل، فهو مشابه للماضي مع أنه معرب، لأن مشابهة المصدر المطلق الفعل سبب عمله، لا مشابهة للماضي، بدليل أنه يعمل وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال"[1]

" وقد ذكر في حد المعرب التركيب، وكونه غير مشابه لمبني الأصل، احتراز من قسمي المبني، وذلك لأن الاسم أما أن يبنى لعدم موجب الإعراب، أعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وهو الأسماء المتعددة تعديدا، كأسماء العدد نحو: واحد، اثنان، ثلاثة... وأسماء حروف الهجاء نحو: ألف، با، تا، ثا ونحو: زيد، بكر، عمرو والأصوات، كنخ، وهدع.

ثالثا: الآراء التي انفرد بها:

لم يكن الرضي مقلدا لمذهب من المذاهب النحوية، ولم يتعصب لأي منهم بل كان ينسج على منوالهم حيث يعرض آراء السابقين على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم، يوازي ويختار ويرجح لذا كانت آراءه متعددة الانتماء.

منها ما هو بصري، وكوفي، ومنها ما هو بغدادي وأندلسي.

كما حافظ على الشروط التي وضعها النحاة وتداولوها فيما بينهم.

رغم اعتماده على ما سبقه من النحاة إلا أنه استطاع أن يفرض رأيه النحوي ويعترض ويمثل ويعلل، ومن بين الآراء التي تفرد بها الرضي الاستربآذي في شرحه على الكافية في الصرف لصاحبها ابن الحاجب، نذكر منها ما يلي:

[1] رضي الدين الاستربآذي، شرح الكافية، ص 53.

- أصل المرفوعات.
- أصل المنصوبات.
- أصل المجرورات.

وعرضها كالآتي:

أ. أصل المرفوعات:

كما هو معروف أن الاسم أحد ركني الإسناد في الجملة العربية، والاسم المرفوع كما هو في المصنفات النحوية يسبق المنصوب والمجرور[1]. لكن النحاة اختلفوا في قضية الأولوية للمبتدأ أم الفاعل ويعود أصل الاختلاف إلى أصل المرفوعات عند كل واحد منهم.

"فسيبويه" جعل المبتدأ أولا حيث ورد عنه أن الاسم أول أحواله الابتداء وأن المبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة"[2]. فمن خلال قول ورأي "سيبويه" نرى أن المبتدأ عنده هو الأصل بمعنى أنه من أصول المرفوعات والفاعل من الفروع، وقد وافقه في هذا الرأي كالا من الأنباري وابن مالك.

ويقول ابن الحاجب في هذا المقام: "المرفوعات ما اشتمل على علم الفاعلية"[3] وقد تناول الرضي المصنف رأي ابن الحاجب وشرحه واعترض عليه مستخلصا رأيا خاصا به ويقول شارحا قول ابن الحاجب:" قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، لأن المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها، ويقول:" ما اشتمل" ذكر الضمير مع رجوعه إلى المؤنث أي المرفوعات نظرا إلى الخبر الضمير، أعني "ما" لأن المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له، كما طابقته للمعود إليه، ومثله: من كانت أمك؟

---

[1] ينظر، أبو بشر عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، ص 23،24.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] الرضي الاستربآذي، شرح الكافية، ص 183.

ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه إياه بحيث يكون علم الفاعلية أحد أجزائه، ويعني بعلم الفاعلية: الضم والألف والواو، إذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام، فكل ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع"[1]. فمن خلال شرح المصنف لرأي ابن الحاجب نرى أن ابن الحاجب من الذين جعلوا الفاعل هو الأصل وما عداه من المرفوعات ملحق به، وقد نسب هذا الرأي أيضا إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، أما الرضي فكان له رأي مغاير في أصل المرفوعات حيث يقول:" المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة"[2] فبرأيه هذا قد خالف من سبقه من النحاة ومنهم ابن الحاجب نفسه من خلال شرحه للكتابة الكافية في النحو، ويقول الرضي إن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل، كما سبق الذكر، بل هو أصل في جمع العمد على ما تقرر قبل. بمعنى أنه جميع العمد (المبتدأ والخبر والفاعل) لا فضل لأحدهم على الآخر لأن كل واحد منها عمدة في جملته.

ويقول في هذا الرضي:" فالمبتدأ والخبر أصلان في الرفع كالفاعل وليس محمولين في الرفع عليه... ولا دليل على ما يعزى إلى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع..."[3]. فمن خلال قول الرضي نرى أنه خالف ابن حاجب والخليل بن أحمد الفراهيدي اللذان جعلا الفاعل له الأولوية والصدارة في الجملة، كما أنه خالف سيبويه في ما ذهب إليه من أن المبتدأ أصل المرفوعات. وجعله يستخلص رأيه الخاص أن المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة، وهذا راجع كون الرفع في المبتدأ والخبر والفاعل هو أصل.

---

[1] الرضي الاستربآذي، شرح الكافية، ص 183.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه، ص 60.

ب. أصل المنصوبات:

يقول ابن الحاجب:" المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية"[1] وقد تناول الرضي هذا الرأي شارحا له ومبديا رأيه الخاص "وعلم ، الفضلة كما تقدم في أول الكتاب أربعة، الفتحة والكسرة والألف والياء، نحو: رأيت زيدا، مسلمات، وأباك ومسلمَين، ومسلمِين.

وقد قسم النحاة المنصوبات إلى قسمين: أصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة وحمولا عليه، وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك. والذي جعلوه من غير المفعولات يمكن أن يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال للحال: هو مفعول به مع قيد مضمونه، إذ لمجيء في جاءني زيد راكبا: فَعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا. ويقال للمستثني: هو المفعول بشرط إخراجه وكأنهم آثروا التخفيف على التسمية؛ والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق، كما يجيء، ففي جعل المفعول معه والمفعول له أصلا في النصب لكونهما مفعولين، وجعل المستثنى والحال فرعين مع أنهما أيضا مفعولان نظرا، وإن كان الأصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل، فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له، إذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل إلا وهو واقع على حالة من الواقع عليه"[2]

ويقول الرضي مبديا رأيه النحوي في أن " المنصوب في الأصل فضلة لكن شبهة بها بعض العمد، كاسم "إن" وخبر "كان" واخواتها وخبر "ما" و"لا" والمجرور في الأصل منصوب المحل كما تقدم في الحقيقة. ويقصد الرضي أن النصب علامة الفضلات في

[1] الرضي الاستربآذي، شرح الكافية، ص 294.

[2] المصدر نفسه، ص 295.

الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فعمد، شبهت بالفضلات كاسم أن واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها.

وبناءا على أن النصب في الاسم علامة كونه فضلة لا علامة للمفعولية كما يقول ابن الحاجب:" اختار الرضي رأي الفراء[1] ووافقه عليه في أن ناصب الفضلة هو الفعل مع الفاعل إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة فتواجدهما معا هو سبب كونهما فضلة. ويقول أيضا أن ابن هشام بن معاوية[2] وقد ورد عنه أن: العامل هو الفاعل، وليس ببعيد لأنه جعل الفعل البذي هو الجزء الأول، بانضمامه إليه كلاما، فصار غيره من الأسماء المفضلة.

ومن أمثلة المنصوبات التي كان له رأي خاص نذكر:

دلالة تقديم المفعول به على الفاعل:

تجيز اللغة العربية للمتحدث بها تقديم المفعول به وقد أجع سيبويه[3] فائدة تقديمه على الفاعل إلى اهتمام المتكلم وعنايته به وقد كان للرضي رأيه الخاص في ذلك من خلال شرحه على الكافية لصاحبها ابن الحاجب.

يقول ابن الحاجب: "وإذا اتصل به ضمير مفعول أو وقع بعد "إلا" أو معناها، أو اتصل مفعول وهو غير متصل وجب تأخيره"[4] يقول الرضي: "بيانا لما يعرض فيوجب مخالة الأصل أي تأخير الفاعل على المفعول، قوله " اتصل به" أي بالفاعل ضمير مفعول راجع إلى مفعول وجب تأخيره الفاعل عند الأكثرين ومثاله: ضرب زيد غلامه، وإن لو قدمته لكان

---

[1] الرضي الاستربآذي، شرح الكافية، ص 57.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] الكتاب، سيبويه، ج1،ص34.

[4] الرضي الاستربآذي، شرح الكافية، ص 196.

إضمار قبل الذكر لفظا أصلا، كما مر"[1] ويقول الرضي أن هذا جائز عند الأخفش وابن جني، ويقول أيضا:" وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل أو صفته نحو: ضرب زيدا الذي ضرب غلامه، وأكرم هند رجل ضربها.

ولو قيل بجواز أكرم هند رجل ضربها لجاز، لأن الفصل بين الوصف والموصوف بالأجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول إن الاتصال الذي بين الأولين أقل مما بين الآخرين " ويواصل الرضي شرحه لما قال ابن الحاجب في قوله: "أو وقع بعد إلا" أي "وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا إلا زيد، أو معناها نحو: إنما ضرب عمرا زيدا، وإنما وجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقدمه في: ما ضرب زيد إلا عمرا فإن مضروبيه ما قبل إلا محصورا فيما بعدها والضاربيه محتملة، فلو قدمت الفاعل بلا، "إلا" انعكس المعنى، ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور"

ج. اصل المجرورات:

يقول ابن الحاجب:" هو مات اشتمل على علم المضاف إليه"[2] الإضافة في اللغة مطلق الاسناد[3] أما اصطلاحا اسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين[4] وقد أطلق سيبويه والمبرد على المجرور بالحرف الظاهر مضاف إليه[5]

[1] الرضي الاستربآذي، شرح الكافية، ص 196.

[2] المصدر نفسه، ص 233.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 420 .421.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] المبرد، المقتضب، ج4، ص 136.

ويقول في هذا الرضي أن" المضاف إليه كما هو معلوم الكسر والفتح، والياء وعليه يكون المضاف إليه على ضربين منه ما يكون مجرورا بحرف الجر، ومنه ما تضيف إليه اسما مثله" ويقول الرضي أن هذا الكلام يخالف رأي الجمهور وما هو متعارف عليه عندهم فغنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به: ما أنجر بالإضافة اسم إليه، بحذف التنوين من الأول للإضافة.

وقد أيد الرضي تسمية حروف الجر بحروف الإضافة، والمجرور بها مضافا إليه لأنها تستعمل واسطة لإضافة معاني الأفعال قبلها إلى الاسماء بعدها، وقال: لا شك ان زيدا في قولك (مررت بزيد) مضاف إليه إذا أضيف إليه المرور بواسطة حرف جر[1] ومن خلال النص يشير الرضي إلى أنه يؤيد اصطلاح الإضافة على المجرور بالحرف أيضا لأن حروف الجر تضيف أي تكتسب معنى الفعل أو شبهه لكن الرضي عاد وذكر أن إطلاق المضاف إليه على المجرور بالحرف يخالف المشهور على الرغم من أن سيبويه سماه بذلك[2].

ومن خلال ما سبق يقول الرضي أن إطلاق مصطلح الإضافة على المجرور بالإضافة، وما يسميه القدماء حروف الإضافة تسمى حروف الجر، لأنها تعمل إعراب الجر وذلك كما سميت، بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب.

[1] الرضي الاستربآذي، شرح الكافية، ص 233.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

عامل الجر في المضاف إليه:

لقد تضاربت الآراء حول عامل جر المضاف إليه[1] حيث يقول الزمخشري والزجاج[2] أن العامل حرف مقدر (اللام أو من) لأن أصل عمل الجر الحرف ويرى الأخفش[3] أن العامل معنوي وهو الإضافة وهو المعنى المرجو من النسبة بين المضاف والمضاف إليه.

بينما الرضي كان له رأي آخر هو أن العامل حرف مقدر أو معنوي. وأن المضاف عامل في المضاف إليه، مع أن هذا الرأي يتفق مع المبدأ العام في نظرية العامل، وهو أن اللفظي أولى من المعنوي، كما أن الظاهر أولى من المقدر. وقد كانت حجة الرضي أن حصول الإضافة هي بواسطة الأول وهو الجار بنفسه، ونقول أيضا أن العامل به يستقيم المعنى المرجو، لذلك ينبغي أن بكون العامل في الفاعل والمفعول، حيث أن النسبة بينهما وبين الفعل مستشهدا بقول خلف[4] العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل، كذلك هو الحال بين المضاف والمضاف إليه إذا أريد به النسبة.

---

[1] الرضي الاستربآذي، شرح الكافية، ص ص 45،68.

[2] سيبويه، الكتاب، ص 419.

[3] الرضي الاستربآذي، شرح الكافية، ص 44.

[4] المرجع نفسه، ص 67.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الرسالة توصلنا إلى جملة من النتائج أعرضها كالآتي:

- قلة تناول كتب التراجم والسير لحياة الرضي الاستربآدي عله راجع إلى الاضطرابات السياسية في عصره عصر الضعف والانحطاط وسقوط الدولة الإسلامية في يد المغول والتتار.
- والأكثر اعتقادا أنّ وفاة " الرضي " كانت بعد انتهائه من تأليف كتابه "شرح الكافية" 688هوقبل 694هـ التاريخ الذي يمثّل احدى ورود نسخ شرح الرضي على الكافية.
- على الرغم من أنّ ما قدمه الرضي لا يقلّ شأنا عمّا قدمه معاصروه كابن مالك وبن يعيش فإننا لا نجد لآرائه صدى كبير في مصنفات المتأخرين.
- الرضي كان واسع الاطلاع على التراث النحوي، وكان صاحب فكر نحوي متينالأمر الذي مكنه من النفوذ واستخلاص آراء نحوية جديدة وكان يبدي رأيه في العديد من القضايا النحوية.
- لم ينتم الرضي إلى أيّ مذهب لا كوفي ولا بصري ولم يحمله الهوى على التعصب لمذهب معين انّما كان يعرض آراء النحاة السابقين على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم ويوازي ويختار ويرجّح، لذا كانت آراؤه واختياراته النحوية متعددة فمنها ما هو بصري، ومنها ما هو كوفي ومنها ما هو بغدادي ومنها ما هو أندلسي.
- كما أن الرضي جمع في آرائه النحوية بين الاستدلال العقلي والمنطقي والسماع لمن يحتجّ بلغتهم. كما أنّه اعتقد بالقياس وأحيانا يجمع بين القياس والسماع.

وفي الأخير يبقى منهج الرضي من المناهج التي لم تنل كفايتها من الدرس، حيث أنها من الآراء النحوية الهامة التي لا تقل أهمية عن ما جاء به كبار النّحاة، ومنهجه ذو موضوع واسع شاسع، يستحق الخوض في ثناياه خاصة انه كان من أئمة عصره، ليبقى موضوعا

مفتوحا لمن أراد دراسته والاطلاع عليه، ويبقى علينا واجب دراسة أراءه وتحليلها وتناولها من زواياها وأبعادها المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.**

المصادر:

1. شرح الرضي لكافية ابن حاجب: لرضي الاستربآدي، تح: د. حسن بن محمد الحفظي، دار الثقافة والنشر، ط1، المملكة العربية السعودية، 1414هـ-1993.
2. الخصائص، ابن جني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2 ، 2003.
3. الأصول في النحو، ابن السراج، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ج1.

الصاحبي، أبو الحسن أحمد فارس بن زكريا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997.

4. المقتضب، أبو العباس محمد لابن يزيد المبرد ، تح محمد عبد الخالق عضيمة ، ج1 ، ط2 ، القاهرة ، 1979.
5. نفح الطيب من غصن الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تح: احسان عباس، دار صادر، بيروت، ج2، 1988م.
6. الاقتراح في علم أصول النحوي، جلال الدين السوطي، تح: عبد الفتاح مصطفى خليل الجريسي، القاهرة، ط1.
7. جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1.

المراجع:

1. اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية، مهدي بن علي القرني، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1421هـ،
2. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، دط، مكتبة الأنجلو وصرية، 1978.
3. وقاية النحو على هداية النحو، ابن داود الحنفي العضاري المدني، مكتبة كراتشي، باكستان ، ط1 ، 2006.
4. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هاشم الأنصاري، تأليف محمد يحي الدين عبد الحميد، ط11، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، أغسطس 1963.
5. كتاب الأفعال، أبو القاسم علي بن السعدي، ج1 ، ط1 ، دائرة المعارف العثمانية، حير آباد، 1360.
6. الكتاب، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
7. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط ، 1990، ج1، ص8.
8. إميل بديع يعقوب، ميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة ، ج1 ، ط1 ، دار العلم بيروت، 1987.
9. أنطوان الدحداح، معجم تصريف الأفعال العربية، مر جورج متري عبد المسيح. ط2 ، مكتبة لبنان، بيروت لبنان، 1995.
10. بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله العقيلي، شرح ابن عقيل عن ألفية بن مالك، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط 2 ، 2005 ، ج1 ، ص21.

11. تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ط1 ، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994.

12. جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في اللغة، تع ومر محمد عزالدين السعدي، دار الأحياء العلوم، بيروت،ط1 ، دت.

13. الحسن بن قاسم المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، تح فخر الدين قابون وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط1 ، 1992.

14. شرح على مختصر ابن الحاجب الأصلي: أبي القاء بن عبد الله الدّميري، تح: ممدوح بن عبد الله بن ماطر العتيبي، ج1، 2009م.

15. قاسم محمد سلامة المتبول، أسلوب النعت في القرآن الكريم، إربد، الأردن، ط1، 2010.

16. مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، ط1 ، جامعة الشارقة ، 2008.

17. وفيات الأعيان وأنباء الزمان، محمد بن أبي بكر بن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بروت، لبنان، ط1.

18. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط7.

19. مرعي بن يوسف المقدسي ، دليل الطالبين لكلام النحويين، ادارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية ، 2009.

20. معجم قواعد اللغة العربية، أنطوان الدحداح، تج: جورج عبد المسيح، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1990.

21. موفق الدين بعيش بن علي ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، دت، ج1.

22. صالح سليم الفخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ط1 ، عصمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.

23. عبد الحميد السيد، المغنى في علم الصرف، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،ط1 ، 2010.

24. النحو الوافي، عباس حسن، ط3، دار المعارف، مصر، 1974.

25. يوسف الشيخ محمد البقاعي، حاسبة الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 203.

الفهرس

الفهرس

بسملة: ..... –

دعاء: ..... –

شكر وعرفان: ..... –

إهداء: ..... –

إهداء: ..... –

مقدمة: 2

مدخل: ترجمة لابن الحاجب والرضي الاستربآذي

توطئة: 5

أولا: إبن حاجب: 5

ثانيا: شيوخه:..... 6

1. أبو محمد قاسم بن فِيُّره:..... 6

2. هبة الله البوصري: 6

3. أبو الحسن الأبياري: 6

4. أبو الفضل محمد بن يوسف الغزنوي الحنفي: 6

ثالثا: أخلاقه وأراء بعض العلماء فيه: 7

1. مكانته العلمية ومؤلفاته:..... 7

2.شروح الكافية: 9

رابعا: رضي الدين الاستربآدي: 10

1.شرح الكافية: 11

2.منهج الرضي في شرح الكافية: 12

3.أسلوبه: 12

4.مذهبه النحوي: 13

الفصل الأول: مفاهيم أولية

أولا: تعريف النحو: 16

أ. لغة: 16

ب. اصطلاحا: 16

أسس النحو في اللغة العربية: 19

الجملة في الدرس النحوي: 19

ثانيا: الاسم: 22

أ. تعريف الاسم: 22

ب. علامات الاسم: 23

ج.المصادر: 24

د. المشتقات:..... 25

أ. تعريف الفعل: 28

ب. علامات الفعل: 29

تقسيم الفعل:..... 29

رابعا: الحرف: 34

أ. علاماته: 34

ب. عمله: 35

ج.أقسامه: 36

الفصل الثاني: آراء الرضي الاستربآذي النحوية في شرح الكافية لابن الحاجب

أولا: الرأي النحوي: 41

ثانيا: الاسم:..... 44

أ. خواصه: 46

ب. المعرب والمبني: 51

ثالثا: الآراء التي انفرد بها:..... 53

أ. أصل المرفوعات:..... 54

ب. أصل المنصوبات: 56

ج.اصل المجرورات:..... 58

خاتمة: 62

قائمة المصادر والمراجع: 65

الفهرس:..... 70